وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: **نقود مالية و بنوك**

الموضوع:

تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر منح القروض البنكية

دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري

من إعداد الطالبتين

خديجة مجاهدي

مريم مغطي

تحت إشراف الأستاذ

رابح بن شايب

مكان التربص: البنك الوطني الجزائري–المديرية العامة العاصمة–

فترة التربص: من15مارس الى 14 ماي2018

السنة الجامعية 2017/ 2018

كلمةشكر و تقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي له الفضل في كل نجاح و وفقنا فيه...

إلى الذي علمنا مالم نكن نعلم...

إلى الذي ملأ الوجود بنوره فما لنا من نور سواه...

الله عز و جل

ومن بعده يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مساعدتنا على إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف بن شايب رابح الذي لم يبخل علينا بما يستطيع و إلى كل أساتذة المدرسة العليا للتجارة

كما نتوجه بالشكر إلى كل عمال البنك الوطني الجزائري و بالأخص إلى السيد المشرف جهيد عادل و السيدة هدور نبيلة

ونسأل الله أن يجعل عملنا كله خالصا لوجهه الكريم

خديجة مجاهدي

مريم مغطي

الإهداء

لقوله تعالى:" وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا " عملا

بهذا القول الكريم كان هذا الإهداء

إلى التي أحاطتني بحنانها وعطفها وسهلت عليا طريق العلم،إلى منبع التضحية و العطاء قرة عيني أمي الحنونة أطال الله في عمرها.

إلى منبع القوة والجد و العمل إلى الذي منحني الحب و الاحترام و الخلق الحسن إلى الذي أدين له بتفوقي لكونه شجعني على خوض دروب العلم أبي الغالي أطال الله عمره

إلى إخوتي و أخواتي أدامهم الله لي مدى الحياة

إلى كل عائلتي الحبيبة

إلى كل أصدقائي الأوفياء

خديجة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى والدي الكريمين، وليا نعمتي، وسر وجودي، ونور حياتي.

إلى أخي عبد المؤمن، و أختي إيناس

إلى كل أقاربي خاصة بنت خالتي ريمة

إلى الزميلة الغالية و شريكتي في هذه المذكرة مجاهدي خديجة التي أتمنى لها كل النجاح في حياتها

إلى كل الأصدقاء و الأحباب (محمد، أمينة.ب ، أمينة.ع ، مريم، صبرينة ونبيلة)

إلى كل من تمنى لي النجاح

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع

مريم

قائمة الجداول

جدول رقم(02-01) : أعمال إدميستر.....52

جدول رقم(02-02): نسب التصنيف الصحيح لنموذجي كولون Y.Collongues.....54

جدول رقم(02-03): نموذج كونان وهولدر Conan et Holder.....56

جدول رقم (02-04)التصنيف باستعمال نموذج التنقيط.....64

جدول رقم (03-01): المتغيرات المحاسبية.....85

جدول رقم(03-02): المتغيرات فوق المحاسبية.....87

جدول رقم(03-03): توزيع عناصر العينة بين عينة الإنشاء و عينة الإثبات.....89

جدول رقم (03-04) : توزيع المؤسسات حسب العمر.....90

جدول رقم(03-05): اختبار khi-deux لقطاع النشاط الاقتصادي.....91

جدول رقم(03-06): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط..... 92

جدول رقم(03-07): اختبار khi-deux لقطاع النشاط الاقتصادي.....93

جدول رقم(03-08) : توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني.....93

جدول رقم(03-09):اختبار Khi-deux للشكل القانوني للمؤسسة.....94

جدول رقم: (03-10) تصنيف المؤسسات حسب طبيعة.....95

جدول رقم (03-11) اختبار khi-deux حسب طبيعة الطلب.....96

جدول رقم (03-12): مصفوفة البيانات.....97

جدول رقم (03-13):مراحل إختيار المتغيرات المميزة (اختبار lamda de wilks).....101

جدول رقم (03-14) : القيمة الذاتية والارتباط القانوني.....102

جدول رقم (03-15) :إختبار Lambda de wilks لفعالية النموذج.....102

جدول رقم(03-16):معاملات المتغيرات المميز.....103

جدول رقم (03-17):معاملات معادلة التنقيط.....103

جدول رقم(03-18): التنقيط المتوسط للمؤسستين (سليمة،عاجزة).....104

جدول رقم(03-19): نتائج تصنيف معادلة التنقيط Z_1 لعينة الإنشاء.....105

جدول رقم (03-20): نتائج تصنيف معادلة التنقيط Z_1 لعينة الإثبات.....106

جدول رقم (03-21):مقارنة بين نتائج العينتين الإثبات و الإنشاء لZ_1 107

جدول رقم (03-22): مرحلة إختيار النموذج.....108

جدول رقم(03-23): اختبار المعنوية الكلية للنموذج.....109

جدول رقم (03-24): أختبار wald.....109

جدول رقم(03-25): اختبار معامل التحديد المعمم.....110

جدول رقم(03-26): نتائج التصنيف حسب معادلة التنقيط Z_2 على عينة الإنشاء.....111

جدول (03-27): نتائج تصنيف معادلة التنقيط Z_2 لعينة الإثبات.....112

جدول رقم (03-28):مقارنة بين نتائج العينتين لإثبات والإنشاء لZ_2 113

جدول رقم(03-29): مقارنة بين نتائج النموذجين.....114

قائمة الأشكال

الشكل رقم (02-01) عينة المؤسسات السليمة وعينة المؤسسات العاجزة.....62

الشكل رقم(03-01): تقيم المؤسسات وفق معيار المخاطر.....89

قائمة الاختصارات

BNA : Banque Notionnel d'Alger

BFR: Besoin en Fonds de Roulement

EURL: Enterprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée

FR: Fonds de Roulement

SARL: Société A Responsabilité Limite

SNC: Société en Collectif

SPA: Société Par Action

TCR: Tableaux de Compte de Résultat

T: Trésorerie

الفهرس

كلمة شكر وتقدير

الإهداءات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول : القروض البنكية و مخاطرها.....01

المبحث الاول : مفاهيم حول القروض البنكية؛ أنواعها و إجراءات منحها.....03

- **المطلب الاول** : مفهوم القروض و مصادرها..... 04
- **المطلب الثاني** : أنواع القروض البنكية و أهميتها.....05
- **المطلب الثالث** : اجراءات منح القرض البنكي.....12

المبحث الثاني : مخاطر القروض البنكية وضماناتها.....15

- **المطلب الأول:** ماهية مخاطر القروض البنكية و تصنيفاتها.....15
- **المطلب الثاني:** تقييم و تسيير مخاطر القروض وفق لجنة بازل.....27
- **المطلب الثالث:** تحديد ضمانات المخاطر المصرفية.....32

الفصل الثاني : تقنيات تقدير خطر القرض البنكي و تقييمه.....36

المبحث الأول: تقدير مخاطر القروض وفق الطريقة الكلاسيكية.....38

- **المطلب الأول:** مفاهيم حول التحليل المالي.....38
- **المطلب الثاني:**التحليل بواسطة التوازنات المالية.....40
- **المطلب الثالث:**التحليل بواسطة النسب المالية.....42

المبحث الثاني: تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية.....46

- **المطلب الأول:** بعض الطرق الإحصائية لتقدير خطر القروض.....46
- **المطلب الثاني:** طريقة القرض التنقيطي ومراحل إعدادها.....48
- **المطلب الثالث:** مقارنة بين طريقة القرض التنقيطي والطرق التقليدية.....68

الفصل الثالث: تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري.....72

المبحث الأول: عرض عام لبنك الوطني الجزائري BNA.....74

- **المطلب الأول:** تقديم بنك الوطني الجزائري.....74
- **المطلب الثاني:** دراسة القرض الاستغلالي في البنك الوطني الجزائري.....79
- **المطلب الثالث:** سياسة منح القرض الاستغلالي.....81

المبحث الثاني: تطبيق طريقة القرض التنقيطي على بنك الوطني الجزائري.....84

- **المطلب الأول:** تجميع المعلومات و إعداد العينات..... 84
- **المطلب الثاني** : التحليل الوصفي للمتغيرات.....89
- **المطلب الثالث:** تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط.....100

الخاتمة العامة.....117

المراجع

الملاحق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتقدير مخاطرة القرض في البنوك التجارية، ولمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها إلى بابين:

باب نظري: تطرقنا فيه للمفاهيم النظرية لخطر القرض، والطريقة الكمية لتقديره(طريقة القرض التنقيطي)؛

باب تطبيقي: تم فيه إسقاط المفاهيم النظرية على البنك الوطني الجزائري، وذلك بأخذ عينة مكوّنة من 74 مؤسسة لمحاولة تقدير مخاطرة القرض بطريقة التنقيط.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق طريقة القرض التنقيطي تساهم في تخفيض نسبة تعرض البنك إلى مخاطر القروض، وتمكنه من التنبؤ بها قبل حدوثها.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، مخاطر القروض، القرض التنقيطي.

Résumé:

Le but de cette étude est d'essayer de déterminer dans quelle mesure le crédit scoring peut être appliquée pour estimer le risque de prêt dans les banques commerciales.Pour résoudre la problématique de l'étude, nous l'avons divisée en deux parties:

Partie théorique: Nous avons discuté les concepts théoriques du risque de crédit et les méthodes quantitatives pour l'estimer (le crédit scoring).

Partie pratique: elle est consacrée à une étude pratique du crédit scoring sur la Banque nationale algérienne en prenant un échantillon de 74 entreprises pour tenter d'estimer le risque du prêt par le crédit scoring.

L'étude a révélé que l'application du crédit scoring réduit l'exposition de la banque aux risques de prêt et lui permet de les prédire avant qu'ils ne surviennent.

Mots-clés: prêts bancaires, risque de prêt, le crédit scoring

.

المقدمة العامة

مقدمة عامة

منذ تاريخ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، أصبحت البنوك التجارية الجزائرية تلعب دورها الحقيقي المتمثل في "الوساطة النقدية" بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي،وتعمل على تحقيق العائد والربحية،فبدأت تعتمد على الطرق العلمية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض، وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها.

عملية منح القروض من الوظائف الرئيسية للبنك و تشكل المصدر الأساسي لدخله، و بقدر هذه الأهمية، فيمكن اعتبارها من أخطر الوظائف التي يمارسها،لأن القروض التي يمنحها ليست ملكا له بل هي في الغالب أموال المودعين لديه، وهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

إنّ العلاقة القائمة بين البنك كمقرض والزبون كمقترض يترتب عليها ظهور "مخاطرة القرض"و التي تتمثل في خسارة البنك لأمواله بسبب عدم قدرة المقترض أو عدم وجود النية لديه على الوفاء بسداد أصل الدين و فوائده في تاريخ الاستحقاق. فيعمل البنك على تطبيق القواعد والإجراءات الاحترازية واستعمال سياسة الضمانات للوقاية من المخاطر التي يتعرض لها.

و تستعمل البنوك الطريقة الكلاسيكية من أجل تقدير المخاطرة المرتبطة بالقرض،التي تعاني من بعض النقائص التي من شأنها أن تؤدي إلى إتخاذ قرارات غير رشيدة. لذلك ظهرت الطرق الإحصائية التي تعتمد على المتغيرات الكمية المعتمد عليها في الطريقة الكلاسيكية وأيضا على المتغيرات الكيفية.

على هذا الأساس ارتأينا الى كشف الغطاء عن إحدى الطرق الإحصائية المعتمد عليها في الدول المتقدمة ومحاولة تطبيقها على واقع أحد البنوك التجارية الجزائرية وهي طريقة "القرض التنقيطي" والتي سيتم دراستها في موضوعنا تحت عنوان " محاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر منح القروض البنكية حالة البنك الوطني الجزائري".

إشكالية البحث:

على أساس ما قدم، يمكن صياغة الإشكالية العامة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتقدير مخاطر منح القروض على مستوى البنك الوطني الجزائري-BNA-؟

وللمزيد من التوضيحات يمكن تجزئة السؤال الجوهري إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- أتسمح تعتبر الطريقة الكلاسيكية كافية للحد من مخاطر القروض؟
- ما هي الطريقة التي يعتمد عليها البنك الوطني الجزائري في تقييمه لمخاطر القروض؟
- ما مدى مساهمة طريقة القرض التنقيطي إذا طبقت في تقدير مخاطر القروض على مستوى البنك الوطني الجزائري؟

فرضيات البحث:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية العامة تم صياغة الفرضية العامة التالية:

يمكن تطبيق طريقة القرض التنقيطي بالاعتماد على تقنية التحليل التمييزي و تقنية التحليل اللوجستيكي بهدف تقدير مخاطر منح القروض على مستوى البنك الوطني الجزائري-BNA-

ولتوضيح أكثر في الفرضية العامة وضعنا الفرضيات الفرعية التالية:

- تسمح الطريقة الكلاسيكية بتقليل مخاطر القروض، لكن ليس عند الحد الذي يمّكن البنوك من تحقيق أهدافها المثلى؛

- إن البنك الوطني الجزائري لا يعتمد على الطرق الحديثة و التحليل الإحصائي، لكنه يعتمد على التحليل المالي في تقييمه لمخاطر القروض.

- إن استعمال طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري تساهم بدقة في تقدير مخاطرة. القروض؛

أهداف الموضوع:

بناءًا على ما تقدم فإن هذا البحث يهدف إلى تعميم المفاهيم المرتبطة بالقرض و مخاطره وذلك من خلال تقديم أهم المفاهيم و التعاريف المرتبطة به؛تسليط الضوء على كيفية تقدير مخاطر القرض بالطريقتين الكلاسيكية و الإحصائية على مستوى البنوك التجارية؛ ومحاولة تطبيق إحدى الطرق الإحصائية في تقدير خطر القرض و المتمثلة في طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك الجزائرية و المتمثل في البنك الوطني الجزائري في العاصمة.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال دراسة مخاطر القروض وكيفية الحد منها تعّد من أهم الدراسات في الوقت الحالي؛ إبراز دور المتغيرات الكيفية في عملية اتخاذ القرار و التقليل من مخاطر القرض؛ والتشجيع على استعمال الأساليب المعاصرة في تقدير وقياس مخاطر القروض في البنوك التجارية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع البحث تكمن في الجانب الموضوعي و الجانب الذاتي: الجانب الموضوعي يتمثل في معرفة مدى استخدام البنوك التجارية للأساليب الإحصائية في تقييم مخاطر القرض؛ و لفت الانتباه إلى أهمية الطرق الإحصائية في إدارة وتسيير المخاطر خاصة القرض التنقيطي منها. أما الجانب الذاتي فالرغبة و الميول في تناول مثل هذه المواضيع التي تتناسب مع تخصص المالية؛ وتدخل ضمن مجال التخصص الذي ندرس فيه.

حدود الدراسة: من أجل معالجة موضوع الدراسة و الإحاطة بمختلف جوانبه حددنا مجال دراستنا كمايلي:

- **الحدود المكانية:** تم إسقاط الجانب النظري للموضوع على عينة من المؤسسات الخاصة الصغيرة ومتوسطة الحجم التي يقع مقرها في البنك الوطني الجزائري بالعاصمة.
- **الحدود الزمنية**: تمت دراستنا على معطيات سنة 2015.

منهج البحث: في الجانب النظري للموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي. في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي.

الأدوات المستخدمة: حاولنا تطبيق طريقة القرض التنقيطي على واقع البنك المختار لتقدير مخاطر القروض من خلال أخذ عينة من المؤسسات السليمة و العاجزة و المتكونة من 74 مؤسسة منها 59 مؤسسة سليمة و 15 مؤسسة عاجزة والتي استفادت من قرض على الأقل لدى البنك وذلك بدراسة الوثائق المحاسبية للمؤسسات بأرشيف البنك و للحصول على النموذج التطبيقي اعتمادنا على البرنامج الإحصائيSPSS وExcel.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجاز البحث مايلي:

- المعرفة المتواضعة بالبرنامج الإحصائي SPSS؛
- الصعوبة التي واجهتنا في الحصول على المعطيات اللازمة من أجل الدراسة التطبيقية،لأن العدد المحدود للملفات و كذا النقائص المتواجدة في الكثير منها.
- التشتت الفكري بسبب تعدد الآراء و اختلافها من طرف الأساتذة بخصوص الإطار التطبيقي للدراسة.

خطة البحث:

يتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول يمكن عرضها كما يلي:

يتم تخصيص الفصل الأول لدراسة القروض البنكية ومخاطرها، لذلك يقسم إلى مبحثين، الأول منها يتناول أهم المفاهيم حول القروض البنكية؛ أنواعها و إجراءات منحها، والثاني يتعرض إلى مخاطر القروض البنكية وضماناتها.

أما الفصل الثاني فسنتطرق إلى تقنيات تقييم و تقدير خطر القرض البنكي، لذلك قمنا بتقسيمه إلى المبحث الأول الذي يتناول التحليل المالي كأساس لتقدير خطر القرض البنكي، و المبحث الثاني يعرض طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر القرض البنكي.

وأخيرا الفصل الثالث الذي سيتم تخصيصه للجانب التطبيقي وذلك بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول سنتطرق إلى عرض عام لبنك الوطني الجزائري، و المبحث الثاني إلى تطبيق طريقة القرض التنقيطي على البنك الوطني الجزائري.

الفصل الأول: القروض البنكية ومخاطرها

تعمل البنوك على تلبية احتياجات الزبائن من الخدمات المصرفية المتعددة، ومن أحد أهم المعاملات التي تقوم بها هذه الأخيرة تتمثل في عملية منح القروض البنكية، لأنهاتعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة باعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان، والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، وتطوير الاستثمار وبالتالي إنعاش النشاط الاقتصادي و تقدمه.

ورغم ما يحققه القرض من ربحية للبنك إلا أنه يعرضه لمخاطر عديدة كخطر عدم التسديد و خطر نقص السيولة، لأن عنصر الخطر مرتبط بالمنح القرض ولا يمكن فصله أو إلغاءه، وعلى هذا الأساس تسعى البنوك دائما إلى الحيطة من المخاطر والتقليل من أثارها إلى أقصى حد ممكن ، و لذلك تعتمد على التنظيمات والتشريعات البنكية المسيرة للنشاط، وما يعرف بالقواعد الاحترازية.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- مفاهيم أساسية حول القروض البنكية؛ أنواعها و إجراءات منحها
- مخاطر القروض البنكية

المبحث الأول : مفاهيم حول القروض البنكية؛ أنواعها و إجراءات منحها

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك فأن القروض هي الاستخدام الرئيسي للأموال، وعمليات الاقتراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها البنك، و في نفس الوقت المصدر الأول لربحه و لذلك هناك اعتبارات و سياسات لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة و فعالية .

المطلب الأول : مفهوم القروض و مصادرها

يعتبر تقديم القروض من أهم العمليات البنكية،لأنه عبارة عن عملية منح الثقة من طرف البنك لزبونه وكذلك وفق زمن متفق عليه مع فائدة محددة مسبقا. و لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

و قد تعددت مفاهيم القروض حيث سنتطرق إلى أهمها :

1- تعريف القرض:

يعرف القرض في المادة 112 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الجزائري المؤرخ في 1990/04/14على أنه " كل عقد تضع بموجبه هيئة مختصة بذلك، وبصفة مؤقتة مالا تحت تصرف شخص طبيعي أو معنوي مع التزام هذا الأخير بتقديم ضمانات على ذلك".

- و يقصد بالائتمان التبادل الحالي للبضائع و الممتلكات مقابل دفع القيمة المساوية لها و المتفق عليها في المستقبل[1]؛
- كما أن منح القروض يقصد به إعطاء الثقة للمقترض بتملك شيء معين سواء كان أصلا ماديا أو سلعة أو مبلغا من المال أو قدرة شرائية لن يستعملها صاحبها، مع عقد نية إرجاع هذا الشيء في التاريخ المتفق عليه [2]؛

- تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات و المنشئات في المجتمع بالأموال الأزمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال

[1]- فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ،**ادارة البنوك**، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية عمان ،الأردن، 2003 ، ص: 123

[2]- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص: 103

و فوائدها[1]؛

و يمكن القول كذلك أن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد. و يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن (يتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أموال (بضاعة ، نقود، ...) إلى شخص أخر هو المدين يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة. و يتضمن القرض الذي يعطى لفترة هي أصلا محدودة في الزمن ، الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين و هناك الكثير من الأمور التي هي تدفع البنك إلى القيام بهذا الفعل . فالقرض قبل كل شيء هو الغاية من وجوده كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، و يقوم البنك أيضا بهذا الفعل نظرا للملاءة المالية للمدين أو الزبون. فالبنك عندما يقوم بإقراض شخص معين فهو يثق في ان هذا الشخص مستعد و قادر على القيام بعملية التسديد متى حل تاريخ الاستحقاق ، وهو ملتزم بدفع ثمن اكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط و الصيغ المتفق عليها [2]؛ من خلال ما سبق يتبين أن عملية القرض ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية وهي: **الثقة، المدة، الالتزام.**

2- مصادر القروض:

يعتمد البنك في ممارسة نشاط الإقراض على عدة مصادر هي[3]:

2-1 الودائع : تعد الودائع من أهم مصادر أموال البنك التجاري حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده. فالوديعة هي مبلغ مالي يقيد بجانب الدائن من الحساب المصرفي و سجل فيه عمليات السحب، الإيداع. و من أهم الودائع:[4]

الودائع لأجل – ودائع تحت الطلب – ودائع تحت الإشعار

2-1-1- **الودائع لأجل**: هي تلك الودائع التي يودعها أصحابها لدى البنك و لا يمكنهم سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة و يحصل صاحب الوديعة على الفائدة .

2-1-2- **ودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية** : هي الودائع التي تودع لدى البنوك دون قيود أو شروط ، حيث يستطيع أصحابها سحبها جزئيا أو كليا في أي وقت بإصدار الشيكات ، ولا يدفع البنك فائدة على هذه الودائع .

---

[1]- عبدالمطلب عبد الحميد،**البنوك الشاملة و عملياتها و ادارتها** ؛ دار الجامعة الاسكندرية مصر ، 2000 ، ص: 103

[2]- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ،2005 ، ص:55

[3]- تم تلخيص هذا العنصر بالاعتماد على : احمد زهير شامية ،**النقود و المصارف**، الطبعة الاولى ،دار زهران ، الاردن، 1993 ،ص:250 ، و ammourBenhalima, **Pratique des technique Bancaire**

[4]- مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد البنكي** ، الدار الجامعية لبنان ،1990 ، ص:255

2-1-3- **ودائع تحت إشعار**: لا يمكن لأصحاب هذه الودائع سحبها الا بإشعار من البنك حسب الفترة الزمنية المتفق عليها .

2-2 الأرباح المحتجزة : هي الأرباح التي تقرر البنك احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لزيادة موارده و هذا المصدر إضافة إلى أنه يمثل نوعا من الحماية للمودعين ، فأنه يعد وسيلة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا.

2-3 الأموال المقترضة : تكون إما في شكل اقتراض في سوق رأس المال أو اقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي.

2-4 مصادر تمويل أخرى: هناك مصادر أخرى يمكن للبنك الاعتماد عليها لمنح القروض منها :

2-4-1- التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في البنوك مثل تأمينات الاعتمادات المستندية.

2-4-2-أرصدة و صكوك مستحقة الدفع: يتميز هذا المصدر ، إضافة إلى كونه مصدر أموال غير ثابت ، بأنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع مصادر التمويل.

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية و أهميتها

وسنتطرق إلى**:**

1- أنواع القروض البنكية:

تصنف القروض الممنوحة من طرف البنك وفق معايير و مقاييس من حيث الممول، الغرض و المدة.

ومنه تنقسم أنواع القروض إلى نوعين مهيمن هما :

- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال
- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

1-1- قروض الاستغلال:

تتمثل قروض الاستغلال في القروض المخصصة لتمويل نشاطات الاستغلال فهي ذات طبيعة متكررة و قصيرة من حيث المدة ولا تتعدى ثمانية عشر شهرا و تصنف إلى صنفين : عامة و خاصة [1].

1-1-1- القروض العامة (قروض عن طريق الصندوق):[2]

"سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه و تسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة و تلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة".

1-1-1-1- تسهيلات الصندوق:[3]

هي قروض عرضية لمواجهة صعوبات السيولة المؤقتة و القصيرة جدا التي تعترض أو العميل الاقتصادي بسبب الاختلال البسيط بين الإيرادات و النفقات الناتجة عن وصول مواعيد استحقاق الفواتير المحسوبة على الزبون ويسمح البنك في هذه الحالة للزبون بسحب مبلغ يزيد عن الرصيد الدائن لفترة محددة عادة ما تكون عدة أيام عند نهاية الشهر.

للقيام بتسديد ما عليه من التزامات عاجلة ، و يقوم البنك بحساب أجر هذا التسجيل على أساس الاستعمال الفعلي له و كذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية ، أو تلك المدة التي يبقى هذا الحساب مدين ، و ينبغي على البنك مراقبة استعمالات هذه القروض لأن الاستعمال المتكرر له و الذي قد يتجاوز الفترة العادية المسموح بها قد يحوله إلى مكشوف و يزيد من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك .

1-1-1-2- السحب على المكشوف :

[1]- الطاهر لطرش**مرجع سبق ذكره** ، ص:57

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 58

[3]- ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2005/2004 ، ص:08

هو"عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي سجل نقصا في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل "[1]؛

وأيضا " هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعملية سحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري و ذلك لفترة من الزمن (أسابيع، شهور)"[2]؛

السحب على المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة و ذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة ، وعليه فأن المكشوف هو عبارة عن تمويل حقيقي لنشاطات يقوم بها الزبون.

يوجد نوعان من السحب على المكشوف و هي كما يلي[3]:

- السحب على المكشوف المرخص (أو المعياري): مرتبط بأغلبية حسابات الودائع للأشخاص.

- السحب على المكشوف التفاوضي: يمنح خصوصا للمهنيين، المبالغ الممنوحة في اطار هذا النوع تكون أكبر من المبالغ الممنوحة في إطار السحب على المكشوف المرخص.

وهناك ثلاثة حالات يطلب فيها هذا النوع من القروض[4]:

- عندما تريد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب
- عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة
- عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

1-1-1-3- القروض الموسمية:

إن "القروض الموسمية تسمح للمؤسسة بمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن نشاطها الموسمي "[1].

[1]-A.BENHALIMA ,**Pratique des techniques bancaires**, Dahlab, 1997 ,P :62

[2]- شاكر القزويني ،مرجع سابق ، ص: 98

[3]- François Desmicht ,**pratique de l'activitébancaire** , Ed DUNOD , 2007 , 2eme ed, p:60

[4]- زايدي صبرينة، **ادارة و تسيير مخاطر القروض البنكية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة البويرة للعلوم الإقتصادية والتسيير ،2015 ، ص:31

أن القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية ، تنشأ عند قيام البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، إذا هذا النوع من القروض يمنح لمدة تمتد الى تسعة أشهر غالبا[2]

ولكي يستفيد الزبون من هذا القرض يجب عليه أن يقدم الى البنك مخطط التمويل الذي يتضمن النفقات والإيرادات المرتبطة بنشاطه الموسمي [3].

1-1-1-4- قروض الربط[4]:

هو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة الى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب ، تحققها شبه مؤكد ، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية . ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التحويل، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت تحقيقها.

1-1-2- القروض الخاصة[5]:

هذه القروض موجهة لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول. ويمكن تقسيمها الى :

1-1-2-1- تسبيقات على البضائع :

هي عبارة عن قرض يقدم الى الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض ، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضاعة و طبيعتها و مبلغها الى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها .

1-1-2-2- تسبيقات على الصفقات العمومية:

هي عبارة عن القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل انجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية، وهذا النوع من القروض نقسم إلى نوعين :

---

[1]- K.Chrkit, **Dictionnaire De La Banque Et Des Techniques Bancaires**, Paris ,1991, P21.

[2]- الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص60:

[3]-A.Benhalima : OP Cit _p63.

[4]- الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص61

[5]- الطاهر لطرش،نفس المرجع السابق ،2007 ،ص62-65

- **منح كفالات لصالح المقاولين**: تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة و ذلك لضمانها أمام السلطات العمومية ، و تمنح عادة لمواجهة أربعة حالات ممكنة هي : كفالة الدخول للمناقصة ، كفالة التنفيذ ، كفالة اقتطاع الضمان ، كفالة التسبيق .
- **منح القروض الفعلية**: وهي قروض تمنح لتمويل الصفقات العمومية ، و تنقسم إلى ثلاثة أنواع : قروض التمويل المسبق، تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة ، تسبيقات على الديون الناشئة و المسجلة .

1-1-2-1-3- الخصم التجاري:

يمكن تعريف الخصم بأنه عملية"قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد الاستحقاق مقابل خصم جزء من قيمتها ، ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في تاريخ الاستحقاق أو من الخاصم المظهر أو من الموقعين في حالة إعسار المدين الأصلي"[1].

وبهذا فان العملية تتضمن في الوقت ذاته: ائتمان و خصم

- **ائتمان:** باعتبارها تشمل تقديم مال على سبيل القرض و انتظار الوفاء به في التاريخ المحدد أصلا في ورقة الدين .
- **الخصم**:الوفاء المعجل للدين أو تحويل قيمة أجلة بقيمة عاجلة لابد من ثمن وهذا الثمن هو معدل الخصم بالأخذ في الاعتبار العوامل التالية :
  - سعر الفائدة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق.
  - عمولة التحصيل مقابل الجهد و المال الذي يبذله البنك لتحصيل قيمة الورقة التجارية في ميعادها.
  - عمولة الخصم (أجرة البنك) لقاء تحويله قيمة أجلة بقيمة عاجلة.

1-1-2-1-4- قرض بالالتزام(بالتوقيع):

أن هذا القرض "لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك للزبون ، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من مصدر أخر ، وهنا البنك لا يعطي نقودا بل يعطي ثقته فقط ، ويضطر البنك إلى دفع نقود إذا عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته"[1] ،

[1]-شاكرالقزويني، مرجع سبق ذكره ، ص 95

ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي[2]:

- **الضمان الاحتياطي**: هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية،وقد يكون الضمان شرطا عندما يحدد مانح الضمان البنك شروطا معينة لتنفيذ الالتزام، وقد يكون لا شرطيا، إذا لم يحدد أي شرط لتنفيذ الالتزام.
- **الكفالة**: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.
- **القبول**: يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.

2-1- قروض الاستثمار:

هي قروض موجهة لتمويل عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، وهي على عكس قروض الاستغلال فهي موجهة أساسا لتعويض مجموعة النقائص في النشاط الاستثماري الذي ينتج عن عجز في رأس المال العامل، ويكون هذا القرض مخصص لشراء مباني أو آلات صناعية ...،و تقسم قروض الاستثمار إلى نوعين:

2-1-1- عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات: نميز نوعين من هذه القروض حسب طبيعتها متوسطة و طويلة الأجل[3]:

2-1-1-1- القروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها السبع سنوات مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة... ، ونظرا لطول هذه المدة فأن البنك معرض لخطر تجميد الأموال، نهيك عن المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد ويمكن التمييز بين نوعين:

---

[1]-الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص67

[2] - احمد بن حسن بن احمد الحسيني ،**خطابات الضمان المصرفية** ،مؤسسات الشباب الجامعية ، الاسكندرية ، 1999، ص :57

[3]-طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره، ص:74-75

- **القروض متوسطة الأجل القابلة للتعبئة**: يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

- **القروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة:** يعني أن البنك المقرض يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض. وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال، و لذلك على البنك أن يحسن دراسة القروض و يحسن برجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.

2-1-1-2- القروض طويلة لأجل:

تمتد هذه القروض من 07 إلى 20 سنة. وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستمارات مثل الحصول على عقارات. أن طبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يجعل المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل الى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر.

2-2- عمليات القروض الحديثة : الائتمان (القرض) الإيجاري:

قرض الإيجار "هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك، أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها وتسمى ثمن الإيجار"[1].

و هو أيضا "قيام بنك أو شركة تأجير بكراء الأصول المنقولة أو غير المنقولة التي يختارها المستأجر لمدة معينة مقابل تسديده لأقساط كثمن الإيجار، مع تقديم له حق الشراء في نهاية المدة"[2].

2- أهمية القروض البنكية:

للقرض أهمية كبيرة و تختلف باختلاف النشاط و طبيعة الأشخاص، و الغاية منه تكمن في تعويض الأرباح ، و ذلك عن طريق تراكم رؤوس الأموال مما يشجع استخدام الموارد، و يزيد في الدخل القومي و بذلك تزيد الأرباح[1].

[1]- عبد الحميد محمد الشواربي، **ادارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المعارف الاسكندرية، 2002، ص84
[2]- سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي** ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الاولى ، ص50 .

بالإضافة إلى هذا يعمل القرض البنكي على[2]:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.

- القرض البنكي يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص الى أخر.

- القرض البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة و ذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.

- يساعد القرض البنكي على الادخار و يحد من الاستهلاك وهذا يؤدي الى القضاء على التضخم.

- القرض البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة و ذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.

- تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية، وهذا لتغطية الحاجة للعملات الخارجية في عملية الاستيراد.

- زيادة حجم الإنتاج في المجتمع و هذا يعني زيادة مردودية المنتجين التي إلى زيادة الدخل القومي الوطني.

المطلب الثالث : إجراءات منح القرض البنكي

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب و انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار(الرفض أو القبول) والتعاقد. تمر خطوات عملية منح القروض بثلاثة مراحل يمكن إيجازها في الآتي[3]:

1- مرحلة تكوين الملف:

[1]- الطاهر لطرش،**مرجع سبق ذكره**،، ص :56

[2]- بركي نوارة، **مساهمة البنوك التجارية في منح القروض و الاستثمار**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم تجارية ، جامعة المسيلة، 2003، ص: 26-27

[3]- عبد الواحد غردة، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص : (35-44)

هي المرحلة التي يعمل فيها البنك على جمع المعلومات الخاصة بالمقترض و القرض ذاته، قصد تكوين ملفا الائتمان، حيث "تبدأ حياة القرض بالطلب الذي يقدمه الزبون للبنك، وفيه يطلب الموافقة على منحه قرضا، وعادة ما يقدم الطلب إلى الفرع الذي يتعامل معه أو العميل أو تتركز معاملاته معه".[1]

1-1- مكونات ملف القرض المقدم من طرف العميل: تختلف محتويات ملف الائتمان المصرفي تبعا لنوع البيانات التي يطلبها البنك من عملائه، من أهمها: طلب القرض- مستند الكفالة- وثائق الرهن- القوائم المالية- السجل التجاري- فاتورة شكلية- فاتورة شكلية- القانون الداخلي للمؤسسة... .

1-2- الدراسة القانونية و الإدارية للملف: من أجل التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة، ومدى قانونية الأطراف المخولة لهم التعامل مع البنك و قانونية النشاط المراد تمويله.

1-3- استعلامات عن العميل: هناك الكثير من المصادر يمكن أن يحصل فيها البنك على معلومات خاصة بعميله، و من أهم هذه المصادر:

- مصادر داخل البنك: تخص هذه المصادر العملاء السابق التعامل معهم، إذ يفترض أن يتوافر لدى كل بنك سجلات و إحصائيات حول عن المودعين و المقترضين ، وإذا لم تتوافر هذه البيانات بسجلات الفرع للبنك ، يطلب من المركز الرئيسي تزويد الفرع بالمعلومات عن طالب القرض أذا كان قد سبق له التعامل مع البنك.

- مصادر يتقدم بها العميل: تعد مناقشة العميل عند مقابلته بمناسبة تقديمه طلب الحصول على قرض ذات أهمية كبيرة، إذ تمكن إدارة الائتمان من الوقوف و التعرف على معلومات تساعدها على اتخاذ القرار المناسب.

- زيارة مركز العميل: من بين أهم المصادر التي تساعد البنك التجاري على التأكد من المعلومات التي حصل عليها.

- المصادر الخارجية : تشمل الاستفسار من البنك المركزي و البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى لمعرفة مدى التزام المقترض بالتزاماته... .

2- مرحلة الدراسة المالية والاقتصادية والتقنية و البيئة:

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان وأهم محدداته**، القاهرة، 1994، ص:190

تتم في هذه المرحلة عملية دراسة الملف الذي تم تكوينه بما تضمنه من معلومات و بيانات مالية عن العميل (شخص عادي أو معنوي).

2-2-1- الدراسة المالية: يعتبر الجانب المالي لدراسة المؤسسة من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض لهذه المؤسسات، لأن الوضع المالي يعتبر محصلة لنشاط المؤسسة، فأن كان جيدا فهذا يعبر عن سلامة المؤسسة. أن التحليل المالي للمؤسسة يهدف إلى دراسة ماضي المؤسسة لتشخيص الحاضر و توقع المستقبل، وذلك باستخدام التوازنات المالية والنسب المالية.

2-2-2- الدراسة الاقتصادية: تشمل الدراسة الاقتصادية لنشاط العميل كل ما يتصل باقتصاديات هذا النشاط وبما يضمن استمراريته، وذلك بالتركيز على السلعة أو الخدمة التي ينتجها العميل والسوق التي ينتمي إليها.

2-2-3- الدراسة البيئة: هناك بعض الوحدات الاقتصادية ذات صلة وثيقة بالبيئة، لذا يجب دراسة هذا الجانب للتعرف على ما إذا كان لنشاط هذه الوحدات تأثير ايجابي أو سلبي على البيئة.

2-2-4- الدراسة التقنية(الفنية):تتعلق بالقروض متوسطة أو طويل الأجل، وذلك بدراسة الأرضية المراد إقامة المشروع عليها، بالإضافة إلى دراسة الآلات و التجهيزات المستعملة في الإنتاج.

3- مرحلة اتخاذ القرار والمتابعة:

3-1- اتخاذ القرار: بعد أن يتم تكوين ملف القرض و تدقيق شروطه القانونية و الإدارية و إتمام المرحلة الثانية المتعلقة بدراسة طلب القرض، يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض أو رفضه.

في حالة رفض طلب القرض ينبغي أن يعطى العميل مبررا لقرار الرفض، و دفع العميل لتصحيح سبب الرفض و تقديم الطلب مرة أخرى وهو ما يساعد البنك على كسب عملائه. أما إذا كان قرار البنك الموافقة على منح القرض فأن هذا يتطلب صدور قرار نهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، و يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداءً من قيام البنك وطالب القرض بتوقيع اتفاقية تتضمن كافة الشروط المتفق عليها.

2-3- متابعة القرض بعد التعاقد عليه: سعيا لضمان سداد القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل. إذ يبقى البنك على اتصال بالعميل للاستفسار عن أي تأخر في سداد الأقساط لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية

إن الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

المطلب الأول: ماهية مخاطر القروض البنكية و تصنيفاتها

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[1].

1-مفهوم المخاطرة:

قبل التطرق إلى مخاطر القروض البنكية يجب أن نعرف المخاطر:

المخاطرة هي "احتمال الخسائر في المواد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير... وتدعى المخاطرة أحيانا الخطر"[2]. فالخطر هو" ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير تدهور وخسارة"[3].

[1]-عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999، ص: 213.

[2]- طلعت اسعد عبد الحميد، **الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، القاهرة، مصر، 1999، ص15

[3]- Alain.G ,**la nouvelle gestion de risque financier**, 2002, p11

كما تعرف المخاطرة على أنها "عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو نسبتها إلى رأس مال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية"[1].

وتعرف كذلك أنها "احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه و احتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك"[2].

2- تعريف مخاطر القروض البنكية:

تنشأ المخاطر البنكية بسبب لجوء البنك التجاري إلى تقديم القروض و الائتمان إلى الأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة مع احتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض و فوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد.

تعرف مخاطر القروض البنكية على أنها: "عدم استعادة البنك للفائدة أو أصل المبلغ المقترض أو كليهما و ينشأ هذا لعدة أسباب"[3].

و تعرف أيضا على أنها: "الخسارة التي يتحملها البنك نتيجة إقراضه للأموال والتي تنتج عن احتمال عجز المقترض عن السداد"[4].

و تعرف كذلك: "خطر القرض يسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التسديد و يعتبر أهم خطر يتعرض له البنك، ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله وذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة"[5].

3-تعريف مخاطر القروض البنكية:

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي خاصة في ظل العولمة المالية الى الأسباب التالية:[6]

---

[1]- حسين علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشد، **الاستثمار و التمويل بين النظري والتطبيق**، دار المكتبة عمان للنشر،1996 ،ص41

[2]-فلاح حسن الحسيني، **ادارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان2009 ، ص129

[3]- سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، الأردن،2009، ص136

[4]- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم و ادارة البنوك منهج وصفي و تحليلي**، الدار الجامعي للنشر الاسكندرية، مصر،2008،ص216

[5]- حرفوش سهام وصحراوي ايمان، مداخلة بعنوان **"دور الأساليب لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من وحدة الأزمة المالية"**- الملتقى العلمي الدولي بعنوان "الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية" ، سطيف، الجزائر،2009، ص05

[6]- قاسمي أسيا،**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس،2009، ص23-24

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛

- اتساع أعمال البنوك وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى و التضخم و تقلبات الأسعار؛

- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية و المالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية.

4-تصنيفات مخاطر القروض البنكية:

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة، وهي تؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة، ويمكن تصنيف هذه المخاطر الى نوعين[1]:

مخاطر مرتبطة بمنح القروض و مخاطر مرتبطة بالمؤسسة.

4-1- المخاطر المرتبطة بمنح القروض:

تنجم عن العملية الإقراضية مخاطر تتحمل البنوك عبئها، دون أن يتحمل العميل مسؤوليتها وتنقسم إلى:

4-1-1- مخاطر تجميد الأموال[2]:هي تلك المخاطر التي تنتج عن انحراف بين الزمن المتفق عليه لاستحقاق البنك لأمواله، والزمن الحقيقي الذي يدفع فيه المقترض ديونه، وهذا ما يؤدي الى تجميد الأموال فيسبب خسارة زمنية لتشغيلها و بالتالي خسارة مالية للبنك.تؤدي مخاطر تجميد الأموال الى نقص مردودية البنك، لأن درجتها تؤثر على درجة انضباطه في الطريقة التي ينتهجها في منح القروض، كما لا يستطيع البنك أعادة الثقة اتجاه زبائنه لأنه لم يضمن لهم السيولة الكافية.

[1]-العايب ياسين، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، 2008، ص11

[2]- قاسمي أسيا، **مرجع سبق دكره**،2009، - ص23-24

4-1-2- مخاطر عدم التسديد: "تعتبر من بين الأخطار الأكثر ضررا والأصعب ترقبا "وهي أكثر الأنواع تخويفا للبنك لأنها تظهر وضعية الزبون المالية فيتأخر أو يتوقف عن تسديد القروض الممنوحة له نهائيا"[1]. وعليه يمكن تعريفها بأنها عجز الزبون عن تسديد ديونه كليا أو جزئيا، وهو ما يتسبب في خسائر مالية للبنك، فهي تعني التوقف النهائي للزبون عن سداد الائتمان وفوائده. وهذه المخاطرة لا تعتبر محققة فعلا إلا إذا كانت محاولات البنك القانونية و كل الطعون فاشلة لا نتيجة لها.[2]

4-2- المخاطر المرتبطة بالمؤسسة:

أن عجز المؤسسة عن تسديد ديونها يتأثر بعدة عوامل فمنها ما هو خارجي ويعبر عنه بالمخاطر العامة، ومنه ما هو داخلي يعبر عنه بالمخاطر الخاصة.

4-2-1-المخاطر العامة:

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، و هو من أصعب الأخطار لأنه يتعذر تقيمه بدقة فهو يتجاوز إرادة المؤسسة و البنك، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ[3].

ويتعرف أيضا بأنها " كل المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المؤسسة، فهي مرتبطة بعوامل خارجة تفوق قدرة البنوك أو المؤسسات على التحكم فيها"[4].

ونجد منها[5]:

4-2-1-1- مخاطر سعر الفائدة: هو احتمال تقلبها مستقبلا فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت الفائدة في السوق بصفة دائمة فترتفع معها أسعار الفائدة على القروض، هذا يعني أن أموال البنوك أصبحت موجودة في الاستثمارات و يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق.

---

[1]- Latrech.T, **article de la revue de la science commerciale N°2**, 2003 , p:130.

[2]-العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، 2008، ص:12

[3]-Sylvie de Conssergues**, La banque : structure, Marché, gestion**, édition DALLOZ ,Paris 1996,p: 98.

[4]-منبر ابراهيم هندي، **ادارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص :227

[5]-Séminaire, **Etude Des Risque Du Crédit Bancaire**, BNA, Octobre2000, Alger, P:16

4-2-1-2- مخاطر التضخم: أو ما يسمى بمخاطر انخفاض القدرة الشرائية، فإذا ما تعرضت الدولة الى موجة من التضخم بعد ما تم الاتفاق بين البنك و العميل على حصول هذا الأخير على قرض فسوف يترتب على ذلك انخفاض في القدرة الشرائية لأصل القرض و الفوائد، الأمر الذي يلحق أضرارا بالبنك.

4-2-1-3- مخاطر الدورات التجارية: يقصد بها موجات الكساد الوطني التي تصيب الاقتصاد الوطني وتترك أثار سلبية على نتائج نشاط المؤسسات (عجز عن تسويق السلع) .

4-2-1-4- مخاطر السوق: يقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة المحلية أو العملية مثل احتمال أجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي والسياسي للدولة ذاتها أو دولة أخرى تربطها بها علاقات متينة.

2-2 - المخاطر الخاصة:

ترتبط هذه المخاطر بنشاط العميل، فقد يتعرض العميل إلى ظروف داخلية مثل عدم أمانة الإدارة فتؤثر سلبا على قدرته على السداد، وهو الخطر الأكثر انتشارا و تكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة، ويمكن تقسيمه إلى[1]:

2-2-1- الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ.وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

2-2-2- مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة[2]، والتي يقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه

[1]-كمال رزيق و فريد كورتل، **أدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-2007/07/5، ص: 3-4

[2]-محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، **الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص: 360.

عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

2-2-3-الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ.

- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

- علاقة المسيرين بالمساهمين.

2-2-4- خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة[1].

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج[2].

المطلب الثاني: تقييم و تسيير مخاطر القروض وفق لجنة بازل

نظرا للأزمات البنكية و المالية التي عرفها النظام البنكي في الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا ،فرنسا، ألمانيا) والتي خلفت أثارا سلبية اختلفت درجة حدتها من بلد لأخر، كان لابد من وجود ضمانات تسمح بممارسة النشاط البنكي الذي يساهم في النمو الاقتصادي، لذلك

[1]-Sylvie deConssergues ,**La banque : structure, Marché, gestion**, édition DALLOZ ,Paris 1996, p: 99.
[2]-Pierre Mathieu, patrick d'heouville**, les divers crédits, une nouvelle gestion de risque de crédit**, ed-economique, Paris 1998, p:10.
*- تضم مجموعة الدول العشرة: ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، كندا، الو.م.أ، اليابان، المملكة المتحدة، سويسرا ولوكسمبورغ.

ظهرت لجنة بازل1 في عام 1970 و التي سمحت بتشكيل قواعد بنكية تضمن السالمة و المنافسة العادلة بين البنوك و أعطت اهتماما متزايدا لحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر.

1- نبذة عن لجنة بازل1:

1-1- نشأة لجنة "بازل" و دورها:

تأسست لجنة "بازل" حول الرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولية في ديسمبر 1974 ومقرها بمدينة "بال" بـ"سويسرا"، وذلك بمبادرة من "لجنة قواعد وتطبيقات المراقبة على العمليات البنكية"، وممثلي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة*. و كان البعث لتأسيس هذه اللجنة هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث و ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلفتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها[1].

و تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثالثة أهداف رئيسية هي[2]:

- تقرير حدود الدنيا لكفاية رأس مال البنوك؛
- تحسن الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات و أساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

إن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانيات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم " بازل الأولى ".

1-2 - الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل1:

لقد أقرت لجنة بازل معيارا موحدا لكفاية رأس المال ملزما لكفاية البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك، ويقوي ثقة المودعين فيه من

[1]-الشواربي عبد الحميد، **ادارة المخاطر المصرفية من وجهتي النظر المصفية و القانونية**، الطبعة الأولى، منشأة المعارف الأسكندرية،2002، ص:82.

[2]-طيبة عبد العزيز، مراميي محمد، **بازل2 و تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 11-12مارس 2008 ،ص:93.

منظور تعميق ملاءة البنك وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بما يسمى ب: معدل كفاية رأس المال أو نسبة كوك(Ratio Cooke):

هو معدل موحد لكفاية رأس المال من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال و بين الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان، تبلغ النسبة 8% على الأقل أن تزم البنوك بالوصول إلى هذا الحد بنهاية 1992، والمعادلة التالية توضح ذلك:

معدل كفاية رأس المال= أجمالي رأس المال / الأصول مرجحة بأوزان مخاطرة >= % 8

كما انطوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب الأساسية أهمها:

- التركيز على المخاطر الائتمانية.
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول كفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

المجموعة الأولى: متدنية المخاطر، وهي منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ودول طلبت ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي تضم:

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنميةOCDE*، يضاف إلى ذلك دولتان هما:سويسرا و المملكة العربية السعودية.
- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي هي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا، إسكتلندا، الدنمارك، اليونان و تركيا.

المجموعة الثانية: تضم بقية دول العامل، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى[1].

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة و كذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن

[1]-طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص30

الأصول تندرج عند معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: 0%، 10%،20%، 50%،100%.

ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية في اختيار تحديد بعض أوزان المخاطر ، والأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما، يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وأخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات الأزمة[1].

قسمت لجنة بازل رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين[2]:

1. رأس المال الأساسي: ويشتمل رأس المال الأساسي + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة و القانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة .
2. رأس المال التكميلي: حيث يشمل احتياطات غري معلنة +احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة+ الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم و السندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

و بهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

رأس المال(الشريحة الأول + الشريحة الثانية) /مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر $\geq 8\%$

3-1 - عيوب ونقاط الضعف بازل1:

- التفريق بين المجوعتين (مجموعة دول كامل العضوية OECD والدول الأخرى OECD Non) وفقا لأوزان المخاطرة ؛ أدى بالتأكيد إلى زيادة مشكلة إحجام المصاريف عن تمويل الدول النامية، كما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية لبنوك دول المجموعة الثانية قياسا ببنوك دول المجموعة الأول[3].

---

[1]-سليمان ناصر، مداخلة بعنوان **اتفاقيات بازل و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة في ملتقى جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2009،ص:19

[2]- سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، ملتقى المنظومة و التحولاتالاقتصادية -واقع وتحديات-، 2006 ، جامعة شلف ب14-15 ديسمبر2004،ص :153

***Organisation for Economic and Development :OCDE**هي المنظمة التي تقوم بعقد ترتيبات اقراضية خاصة بصندوق النقد الدولي

[3]- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات وادارة النقود والبنوك** ، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، بدون سنة النشر، ص170

- اعتمد معيار كفاية رأس المال (وفقا لبازل1) على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزان لهذه المخاطر، وبالتالي نسبة رأس المال المطلوب ؛ على أساس التفرقة بين أنواع المقترضين (سواء كانوا حكومات أو بنوك) مع وجود معاملة متميزة للدول أعضاء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)بالإضافة إلى السعودية باعتبارها دول خالية من المخاطر، ويتم معاملة حكومات الدول الأخرى وبنوكها معاملة نمطية غير مميزة[1].
- اهتمت اتفاقية بازل بمخاطر الائتمان وأهملت المخاطر الأخرى خاصة مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية، كما أن هذه الاتفاقية لا تشجع على مبدأ التنويع في المحفظة [2].

2- مقررات اتفاقية بازل 2:

وجهت لاتفاقية بازل1 بعض الانتقادات على سبيل المثال إمكانية أن تدفع الاتفاقية بعض البنوك إلى التقييم العشوائي و إلى المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى بعض الأزمات المالية التي ظهرت في الدول النامية في أواخر التسعينات من القرن الماضي، ولقد استجابت لجنة بازل الى هذه الانتقادات بالعمل على صياغة إطار جديد لمعيار كفاية رأس المال، بحيث يتسق مع التطورات والمالية المتلاحقة. ثم تقدمت اللجنة في 1999 بالمقترح الجديد الذي عرف ب" اتفاقية بازل2". دخلت معايير بازل حيز التنفيذ (نظريا) من طرف كل البنوك الأوروبية منذ 2006/12/31[3].

تقوم اتفاقية بازل2 على ثلاثة ركائز(أعمدة) أساسية هي[4]:

[1]-أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 248 ص، 2006

[2]- أحمد شعبان محمد علي، المرجع السابق، ص 248

[3]- LAMARQUE.E, **Management De La Banque**, Edition Master De Management Financier Et Pearson, Esucation, 2006, p 38

[4]-**Bâle II – étape importante de la réglementation bancaire**, Briefing N36. A partir du site d'internet : https://emagazine.creditsuisse.com/data/_product_documents/_shop/54221/Briefing_36_fr.pdf ,consulté le: 14/08/2011.

- **الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال**: تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل، كما يتضح من المعادلة التالية[1]:

صافي الأموال الذاتية / (متطلبات رأس المال لمخاطر السوق*12,5%+متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل *12،5%+ الأصول المرجحة لأصول الائتمان) ≥ 8%

حيث أن رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح رئيسية: الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ؛ الشريحـة الثانية : رأس المال التكميلي؛ الشريحة الثالثةـ : قروض مساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق.

إن اتفاقية بازل2 ركزت في محورها الأول على الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وهي 8 %، ولكن مع تغيير شامل عن اتفاق بازل1 فيما يتعلق بكيفية حساب أوزان المخاطر؛ حيث أصبح هناك بدائل لمنهجيات وأساليب حساب أوزان المخاطر ستختار البنوك من بينها شريطة أن تحقق المعايير اللازمة لكل أسلوب ؛ بالإضافة إلى أن اتفاق بازل2 أضاف شيئا جديدا وهو وجوب احتفاظ البنك برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل.

- **عمليات المراجعة الرقابية:** تقوم هذه الركيزة الثانية لاتفاقية بازل2على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقيم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر، إلى جانب أهمية قيام المراقبين بمراجعة هذا التقييم والتدخل حينما تقتضي الحاجة، وتعتبر هذه المبادئ ضرورية لضمان فعالية إدارة المؤسسات المصرفية ونظم الرقابة عليها . وتؤكد اللجنة أن زيادة رأس المال لا يعد الخيار الوحيد لعلاج المخاطر المتزايدة التي تواجه المصارف ولكن يوجد عدة وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها مثل تقوية إدارة المخاطر، تطبيق حدود داخلية، دعم وتقوية مستويات المخصصات والاحتياطات وتحسين الضوابط الداخلية[2].

[1]- François DESMICHT, **Pratique de l'activité bancaire**, 2émm Edition, Dunod, Paris, 2007, p263.
[2] Basel Committee on banking supervision, **international convergence of capital measurement and capital standard, Bank of international settlement**, 2006, p 204.

- **انضباط السوق**: تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة الى[1]:

- تحسين و تدعيم درجة الأمان في البنوك و المؤسسات التمويلية و مساعدة البنوك على بناء علاقة متينة مع الزبائن نظرا لتوفر عنصر الأمان في السوق؛
- تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح الدقيق و في الوقت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلزم لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها عن طريق التقارير السنوية .

3- مقررات اتفاقية بازل3:

إن الأزمة المالية التي يعيشها العالم منذ العام 2008 وهي الأزمة التي تسببت بها البنوك واستدعت إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك بوضع قيود أكثر صرامة على البنوك للحد من حدوث أزمات و تقلبات مالية في العالم مستقبلا، اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة ، في 12 سبتمبر 2010 تحت عنوان مقررات" بازل 3 "في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر.ثم تم طرحها على الدول للتصديق عليها بصورة منفردة في نهاية عام 2012، ثم تدخل التنفيذ الفعلي في 2013.

من قواعد لجنة بازل3[2]:

[1]- عبد العزيز طيبة،مريميمحمد، **بازل 2 وتسيري المخاطرالمصرفيةفي البنوك الجزائرية**، ملتقى العلمي الدوليالثاني حول إصلاح النظام المصرفيالجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص1

[2]-سعاد بن طرية، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010-2011 ، ص46

- زيادة وتعزيز رأس المال بمقدار يزيد على 3 أضعاف حجم رأس المال الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي.
- إلزام المصارف برفع قيمة الأسهم المشتركة التي تحتفظ بها، التي تعد أقل صور رأس المال من حيث المخاطرة من 2 %من الأصول إلى 7%.
- ارتفاع نسبة الاحتياطي الأساسي للبنوك منسوبا الى رأس المال والأصول المالية عالية المخاطر، وجاءت النسبة المعلنة في حدود7% منها 4.5 %تمثل النسبة الأساسية من رأس المال، 2.5% إضافية تكون بمثابة منطقة أمان وقائية في مواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها الأصول عالية المخاطر، وكانت النسبة الأساسية السابقة لا تتجاوز2%.
- ترتكز المصارف على جودة وشفافية في رأس المال، مشيرا الى أن الشريحة الأولى من رأس المال تتجه نحو تحديد الحقوق الملموسة للمساهمين.

4- النظام المصرفي الجزائري و تطبيق معايير لجنة بازل:

في الجزائر حدِّدت التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994م معظم المعدَّلات المتعلَّقة بقواعد الحيطة والحذر (Les règles prudentielles) المعروفة عالمياً، وأهمُّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

المعايير الاحترازية وتسمى أيضًا قواعد الحيطة والحذر،هي قواعد للتسيير في المجال المصرفي، والتي على المؤسسات التي تتعاطى الائتمان احترامها من أجل ضمان سيولتها، وبالتالي ملاءتها اتجاه المودعين، حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعًا من الثقة[1].

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبَّق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحدَّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م. وقد حدَّدت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدَّدت المواد 6 و7 العناصر التي تُحتسب ضمن رأس المال

[1]- Philippe BERNARD & autres: **Mesure et control des risques de marché**, Ed. ECONOMICA , Paris , 1996, p : 163.

التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكِّل رأس المال الخاصَّ للبنك، بينما بيَّنت المادَّة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنَّفتها المادَّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل1[1].

أما بالنسبة لاتفاق بازل2 فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ : 2002/11/14م والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلاّ أن اتفاق بازل2 يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات Instructions لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق بازل1 .

4-1- المعايير الاحترازية المطبقة في الجزائر:

بناءا على مقترحات لجنة بازل الأولى للرقابة المصرفية، أصدر المشرع المصرفي في الجزائر مجموعة من القواعد الاحترازية بهدف تنظيم المهنة المصرفية و توفير المناخ الملائم لممارسة النشاط في ظل شروط المنافسة العادلة، حيث خولت المادة 44 من قانون 90-10 لمجلس النقد و القرض الصلاحيات بصفته كسلطة نقدية يمارسها، إصدار ضمن هذا القانون مجموعة من الأنظمة المصرفية تتعلق بممارسة النشاط البنكي للبنوك و المؤسسات المالية الوطنية و الأجنبية، أهمها:

- رأس المال الأدنى: تعتبر قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، و يتوقف على هذه القاعدة ممارسة النشاط المصرفي بإلزام البنوك والمؤسسات المالية على تحرير حد أدنى لرأس المال، و هو محدد بـ 2,5 مليار دج للبنوك و

[1]- مواد التعليمة رقم 94 – 74 المؤرَّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلِّقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر

500 مليون دج للمؤسسات المالية[1].وعلى البنوك و المؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج أن تخصص لفروعها في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب تأمينه لدى البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري[2].

أما الآن فقد حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر (من خلال التعليمة رقم 2008- 04الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر2008) ب14مليار دج بالنسبة للبنوك، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد حدد ب 5.3مليار دج[3].

- نسبة تغطية المخاطر: تعرف كذلك بنسبة الملاءة أو نسبة كوك وهي العلاقة بين الأموال الذاتية الصافية و المخاطر المرجحة[4]،فعلى كل بنك و مؤسسة مالية احترام نسبة دنيا بين مبلغ صافي هذه الأموال الخاصة و مبلغ مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته. و تماشيا مع اتفاقية بازل الأولى الخاصة بكفاية رأس المال و تحديدا نسبة كوك المحددة في الاتفاقية بـ 8%، حدد المشرع الجزائري من خلال التعليمة 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية هذه النسبة (نسبة تغطية المخاطر) بـ 8 % كذلك، فمن خلال المادة 02 من هذه التعليمة وضعت النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع نفس المستفيد و مبلغ صافي الأموال الخاصة يتم احترامها وفق الرزنامة التالية:

-40% إبتداءا من 01 جانفي 1992؛

- 30% إبتداءا من 01 جانفي 1993؛

- 25% إبتداءا من 01 جانفي 1995.

[1]-النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، المادة 02

[2]-النظام رقم 04-01، نفس المرجع السابق ، المادة03

[3] - Règlement N° 2008-04 Du 23 Décembre 2008 , **Relatif Au Capital Minimum Des Banques Et Etablissement Financiers Exerçant En Algérie** ,ART(03)

[4]-.تفرض المادة 02 من النظام رقم 91-09 المؤرخ في 1991/08/14 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف و المؤسسات المالية

و المبلغ الإجمالي للمخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين أين تتجاوز المخاطر نسبة 15% من الأموال الذاتية، يجب أن لا يتجاوز 10 مرات الأموال الذاتية الصافية.

- نسبة تقسيم المخاطر: تهدف هذه النسبة إلى تحديد سقف بالعلاقة بين الأموال الذاتية للبنك و التزاماته على أهم مدينيه فرديا أو جماعيا، و هذا ما أجل تخفيف تأثير إفلاس مدين أو أكثر، و تحدد القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر نوعين من تقسيم المخاطر[1] ،التي تنص على أنه يتوجب على كل بنك و مؤسسة مالية احترام:

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس المستفيد و مبلغ صافي الأموال الذاتية والتي حددت ب 25%ابتداءً من أول جانفي 1995، تتعلق المخاطر الناتجة عن الزبون بمخاطر الميزانية و تلك خارج الميزانية و يؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في ضعف نسبة الملاءة(اي 16%).

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين الذي تحصل كل واحد منهم على قروض تتجاوز نسبة 15% من صافي الأموال الذاتية، لا يجب أن تفوق 10 مرات صافي الأموال الذاتية للبنك و المؤسسة المالية.

- **الاحتياط الاجباري:** يقضي نظام الاحتياطات الإجبارية إلزام البنك المركزي للبنوك التجارية على الاحتفاظ في حساباته الجارية بنسبة معينة في شكل نقود قانونية و يستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية[2]. ويبلغ الآن معدل الاحتياطي الإجباري الذي فرضه البنك المركزي على البنوك التجارية ب6.5%.[3]

4-2- تأثير اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري[4]:

- بالنسبة لاتفاقية بازل1 فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999م وذلك كما نصت عليه التعليمة رقم 74-94، بينما حدّدت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992م. كما أن

---

[1]-جدايني ميمي ، **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة ماجستير شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، دفعة أكتوبر 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص: 104

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر، طبعة1 ،2001 ،ص :84

[3]- حسب التعليمة رقم 02-04 لبنك الجزائر الصادرة بتاريخ 13ماي2004 المتعلق بنظام الاحتياطي الاجباري

[4]- د/ سليمان ناصر، بحث بعنوان **"النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"**،أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر، 2006، ص :12-13

هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها، بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذا المعيار، وذلك تماشياً مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

- حدَّدت التعليمة رقم 74– 94 معامل ترجيح للخطر بنسبة 100 % بالنسبة للمساهمات في الشركات، وذلك موافق لما وضعته لجنة بازل، إلاَّ أنَّ بنك الجزائر وفي ملحق خاصٍّ بالتعليمة السابقة وضع هذه المساهمات في بند: ديون على الزبائن والأفراد، بينما المساهمات أو المشاركات ليس لها طابع الديون على الغير أو الحقوق، لا في النظام المصرفي التقليدي ولا الإسلامي.

- يلاحَظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل1 من خلال إصدار التنظيم رقم 91-09 سنة 1991م، ثم التعليمة رقم 74–94 سنة 1994م الموضّحة لكيفية تطبيق ذلك التنظيم. ثم حاول أن يساير اتفاقية بازل2 بإصدار التنظيم رقم 02-03 سنة 2002م، إلاّ أن هذا التنظيم يحتاج إلى تعليمات موضّحة لكيفية التطبيق بالنظر إلى التعقيدات التي تميّز الاتفاقية الأخيرة.

- إن تأخر البنوك الجزائرية في الالتزام بمعايير اتفاقية بازل2وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدد من شأنه أن يجعل الأولى (عمومية أو خاصة) في وضع تنافسي غير ملائم مع الثانية.

- إن التزام البنوك الجزائرية باتفاقيات بازل-خاصة الثانية منها- سيؤدي إلى كسب الاعتراف الدولي بها، خاصة مع بذل الجهود الحثيثة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية. كما أن ذلك يعتبر خطوة هامة في سبيل تأهيل القطاع المصرفي الجزائري بما يتماشى وظروف الانفتاح على العالم الخارجي، خاصة بعد إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقطعها لأشواط متقدمة في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: تحديد ضمانات المخاطر المصرفية

ترى معظم البنوك التجارية أن الضمانات ضرورة حتمية لإراحة نفسها من القلق الذي قد ينجم بسبب تعثر المقترض عن السداد، كما تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها، للحصول على قروض من البنك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فهي أداة إثبات حق البنك إلى

الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم.

1- تعريف الضمان:

يعرف الضمان على أنه " تجسيد تعهد بالدفع مقدم للدائن من طرف المدين آو شخص آخر تحت شكل التزام بتخصيص لصاحبه، حسب طرق مختلفة، إما أن يكون حق رهن على منقولات آو عقارات مملوكة من طرف الذي قدم الالتزام"[1]؛

وأيضا هو" مجموعة الوسائل القانونية التي تسمح للمدين بالضغط على الدائن لدفع التزاماته بصفة شرعية "[2].

2- أنواع الضمانات:

تصنف الضمانات الى صنفين أساسين هما: ضمانات شخصية وضمانات حقيقية

2-1- الضمانات الشخصية:

ترتكز الضمانات الشخصية على العهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق ، وعلى ذلك الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به الشخص المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل طرف ثالث للقيام بدور الضامن، وتنقسم أي نوعين:

- الكفالة: حسب المادة 644 من القانون المدني الجزائري تعرف الكفالة على أنها "عقد يتضمن بمقتضاه شخص تنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذ لم يفي به المدين نفسه".

و نظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير, و يتطلب أن يكون ذلك مكتوبا و متضمناً طبية الالتزام بدقة ووضوح، و ينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للالتزام و المتمثلة على وجه الخصوص ي العناصر التالية: موضوع الضمان؛ مدة الضمان؛ الشخص المدين (الشخص المكفول)؛الشخص الكافل؛ أهمية و حدود الالتزام.

[1]-قاسمي أسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009،ص:111

[2]-M. Mathieu. **L'exploitation bancaire et le risque crédit**. Revue banque, paris 1996. P:181.

- **الضمان الاحتياطي**: التزام مكتوب من طرف شخص معني يتعهد بموجبه بتسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، والأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان هي :سند الأمر، السفتجة، الشيكات، والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق، و بذلك يمكن لهذا الضمان أن يقدم من طرف الغير وحتى من طرف أحد الموقعين على الورقة.

2-2-الضمانات الحقيقة (العينية):

هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لدينه، كالعقارات و المنقولات، و هذا ما يسمى بالرهن (Gage). و ترتكز الضمانات الحقيقة على موضوع الشيء المقدم للضمان، و تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات العقارية، يصعب تحديدها هنا، و يعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن، و ليس على سبيل تحويل الملكية، و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض، و يمكن للبنك أن بقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض. و في الواقع يمكن أن يشرع في عملية البيع هذه خلال خمسة عشر (15) يوما ابتداءً من تاريخ القيام بتبليغ عاد للمدين. تتمثل أشكال الرهن في:

- **الرهن الحيازي:** حسب المادة 984 من القانون المدني الجزائري"الرهن الحيازي عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين عليه أو على غيره، أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبيي يعينه المتعاقدان شيئا يترتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء إلى أن يستوفي الدين**".**
- **الرهن العقاري:** حسب المادة 119 من القانون التجاري الجزائري " هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه **".** ولا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه و قابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معيناً بدقة من حيث طبيعته و موقعه و ذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلاً. يمكن إنشاء الرهن العقاري لضمان عدة أنواع من القروض, و هذه الأنواع تم ذكرها

بنص المادة (891) من القانون المدني الجزائري, وهـي: ديون معلقة أو شرطية؛ ديون مستقبلية؛ ديون احتمالية الوقوع؛ قروض مفتوحة؛ الحساب الجاري.

خلاصة الفصل:

يتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في عملية استقبال الودائع من جهة، وتقديمها في شكل قروض ذات أشكال و أحجام مختلفة من جهة أخرى، ولكن ما من قرض يمنح لعميل ما إلا ويتحمل البنك قدرا من المخاطر التي يمكن له التقليل منها باستعمالنظام قواعد الحذر ووسائل وطرق التسيير المتاحة للتحكم في مخاطرة القروض والتقليص من حدتها، كما أنه يطالب بضمانات شخصية و حقيقية من زبائنه تعزز من أمانها و تمكنه من استرداد مستحقاته بصورة مؤكدة.

ولكن الضمانات غير كافية لمواجهة مخاطر القروض، لأنه يوجد حدود لاستعمالها منها:

- تمثل تكلفة كبيرة من حيث الإجراءات الواجب إتباعها قانونيا لتجسيدها في أرض الواقع، سواءً من حيث الفترة الطويلة، والمبالغ المالية الكبيرة المنفقة عليها.
- في حالة إفلاس الشركة يأتي البنك في مرحلة متأخرة لتحصيل حقوقه و يتم هذا بعد استفتاء حقوق المستخدمين، مصالح الضرائب، الخزينة، المصاريف القضائية... الخ، و ذلك لما لديهم من حقوق امتياز عامة يفرضها القانون.

ومن الطرق المعمول بها لتسير مخاطر القروض المصرفية هي تقدير الخطر ونجد منها الطريقة الكلاسيكية التي تعتمد على أسلوب التحليل المالي، وجاءت بعدها الطرق الإحصائية الجديدة كطريقة القرض التنقيطي، وهو ما سيتم دراسته في الفصل الثاني.

الفصل الثاني : تقنيات تقدير خطر القرض البنكي و تقييمه

قبل أن تتخذ البنوك التجارية قرار منح القروض لزبائنها، فإنه من الأحسن أن تقوم بدراسات معمقة لاستشراف مستقبل ذلك القرار و تتمحور تلك الدارسات حول تقدير مخاطر القروض التي ستمنحها وذلك بهدف معرفة الأرباح أو الخسائر التي ستوجهها البنوك مستقبلا وفي هذه الحالة يتضح لها القرار في إتخاذ القرار الذي يقضي بمنح القرض أو عدمه.

ولتحقيق ذلك انتهجت البنوك التجارية منهجا كلاسيكيا يعتمد في عمله على أسلوب التحليل المالي ، وقد ساهم هذا الأخير في قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها مستقبلا.

وعلى الرغم من أن المنهج الكلاسيكي ساعد البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطر في منح القروض ،إلا أنه ظهرت طرق إحصائية ومنها طريقة التنقيط و أهم ما يميزها أنها أدرجت متغيرات كيفية إلى جانب المتغيرات الكمية المعتمد عليها في المنهج الكلاسيكي.

سنتناول في هذا الفصل :

- تقدير مخاطر القروض وفق الطريقة الكلاسيكية.
- تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية.

المبحث الأول: تقدير مخاطر القروض وفق الطريقة الكلاسيكية

يعتمد المنهج الكلاسيكي في تحليليه للمخاطرة على أسلوب التحليل المالي الذي يعتبر من أكثر الطرق استعمالا في البنوك الجزائرية والذي تستعمله من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الطالبة للقروض و اتخاذ القرار المناسب المتعلق بهذا القرض. تقوم الدراسة على عنصرين أساسيين هما مؤشرا التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: مفاهيم حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة ذات أهمية بالغة في الإدارة المالية وضرورة ملحة للتخطيط المالي السليم.

1- تعريفه:

التحليل المالي "هو فحص وتشخيص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة معينة أو مجموعة من الدورات من نشاطها الصناعي أو التجاري وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية أو التحليلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها ومحاولة تفسير ألا سباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات التي هي عليها "[1].

ويمكن تعريف التحليل المالي أيضا كما يلي:

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن"عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما"[2].

وبصفة عامة فالتحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها ملائما باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية ،وذلك بغرض إبراز الارتباطات بين عناصرها وبالتالي فهو يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعينة.

2- مصادر المعلومات في طريقة التحليل المالي :

يقوم التحليل المالي على مجموعة من المصادر يستعين بها المحلل للحصول على معلومات حول المؤسسة وتكمن هذه المصادر فيمايلي:

2-1 الميزانية المحاسبية:

[1]-ناصر دادي عدون ،**تقنيات مراقبة التسير** ،تحليل مالي ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2000،ص11

[2]-مفلح محمد عقل ،**مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي**، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الأردن ،2006،ص232

يمكن تعريف الميزانية المحاسبية على أنها "جرد تقوم به المؤسسة في وقت معين على الأقل مرة في كل سنة لمجموع ما تملكه من أصول ولكل ما عليها من ديون وفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون يمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة"[1].

تنقسم الميزانية المحاسبية في شكلها إلى قسمين هما:

2-2 الميزانية المالية :

ترتب الميزانية المحاسبة على أساس درجة السيولة بالنسبة للأصول ودرجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم وهذا الترتيب لا يستجيب لاحتياجات التحليل المالي ولهذا يتم إعداد ترتيب الميزانية وفقا للمنظور المالي للحصول على الميزانية المالية.

إن الهدف من وضع الميزانية المالية هو تشخيص الحالة المالية للمؤسسة عن طريق حساب التوازنات بين مختلف الحسابات وتقدير السيولة المالية للمؤسسة وكذا تسهيل عملية إتخاذ القرارات المستقبلية .

3-2 جدول حسابات النتائج :

هو عبارة عن صورة مصغرة لمجموع العمليات المتعلقة بالاستغلال وخارج الاستغلال التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة واحدة عادة ما تكون سنة.

3- أهميته:

يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المؤسسة أو البنك في رسم أهدافها وسياستها التشغيلية ،وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.

من خلال نتائج التحليل المالي يمكن التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة فشل أو تعرض البنك إلى مخاطرة معينة يمكن أن تقوده إلى الإفلاس أو التصفية.

يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات و المعلومات المخططة و تحديد الانحرافات، تحليلها ومعرفة أسبابها وطرق تفاديها مستقبلا باستعمال بعض الأساليب الفنية وصياغة النموذج.

التحليل المالي يسمح للمستثمر بمعرفة مدى ربحية المؤسسة، ومقدار التوزيعات النقدية وكذا معرفة فرص استثمارية المنشأة التي يريد استثمار أمواله فيها.

[1] -ناصر دادي عدون ،**تقنيات مراقبة التسيير**،مطبعة مدني بوفاريك، 1990،ص17

يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل منشئات لأعمال،من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وإنقاذ هلاكها من خسائر محتملة .

التحليل المالي يسمح للمقرضين بالتعرف على فرص إمكانية سداد المنشأة للقرض عند موعد الاستحقاق، بالإضافة إلى التعرف على إن ربحية المنشأة تزيد على مقدار فوائد القرض المستحقة.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية

إن مفهوم التوازن المالي مرتبط ارتباط وثيق بقدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، هذه القدرة ناتجة عن وجود تناقض بين السيولة الأصول وإستحقاقية الخصوم ،وتسعى كل مؤسسة لمواجهة هذا التناقض .

تتم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استعمال الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة على الأقل أما إذا كانت المؤسسة جديدة فعليها أن تقدم ميزانيات تقديرية وهذا لمعرفة مدى استعداد المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها ،وتقوم هذه الدراسة على الميزانية المالية للمؤسسة مما يسمح بالتقييم الفعال للمخاطر المالية التي تحية بها والمساهمة في اتخاذ القرار.

لقد استعملت ثلاث توازنات مالية من طرف المحللين وهي:

- رأس المال العامل.
- احتياج رأس المال العامل.
- الخزينة .

1– رأس المال العامل(FR)

يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه "الفائض في الموارد الدائمة الموجهة للتمويل الأصول الثابتة أو الفائض في الأصول المتداولة الموجهة لتسديد قروض قصيرة الأجل"[1]، وهناك طريقتين لحساب رأس المال العامل من خلال الميزانية :

1-1 **من أعلى الميزانية**: ويحسب كما يلي

رأس المال العامل =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة.

[1] Jean Pierre Thibaut ,**Analyse financière de la PME** ,Ed liaisons Paris 1994 ,P:29

2-1 **من أسفل الميزانية**: يحسب كما يلي

رأس المال العامل =الأصول المتداولة –القروض القصيرة الأجل.

يمكن أن يكون رأس المال العامل موجبا فتكون الحالة المالية للمؤسسة جيدة وبالتالي يمكنها الوفاء بالتزاماتها كما يمكن أن يكون سالبا ومنه عجز المؤسسة على تغطية مشاكلها الداخلية و تسديد ديونها.

2-احتياجات رأس المال العامل (BFR)[1]:

هي الحاجة إلى رأس المال العامل الذي يلزم المؤسسة من أجل تمويل دورة الاستغلال بعد استعمال موارد الدورة، ويحسب بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل =(قيم الاستغلال +قيم قابلة للتحقيق)-(الديون قصيرة الأجل-السلفيات المصرفية).

فإذا كان الفرق موجبا فهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، أما إذا كان سالبا فهذا يعني انه هناك فائض في موارد التمويل على احتياجات التمويل.

3-الخزينة (T)[2]:

يمكن تعريفها "بأنها مجموعة الأموال التي هي في حوزة المؤسسة لمدة تقدر بدورة الاستغلال ،بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها ، وتشمل القيم الجاهزة التي هي تحت تصرف المؤسسة ،وتستطيع استخدامها فورا ، وهذا ما يجعلها مؤشرا يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أجال استحقاقها.وتحسب بالعلاقة التالية :

الخزينة= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

=القيم الجاهزة- التسبيقات المصرفية

[1]-ناصر دادي عدون،**تقنيات مراقبة التسيرتحليل مالي** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر،2000،ص11

[2]-خليل وائل رفعت،إبراهيم جابر السيد ،**التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية** ،دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية، 2018، ص69

فإذا كانت الخزينة موجبة فان المؤسسة حققت فائضا وبالتالي يمكنها تسديد كل الاحتياجات كما تقوم بتجديد الموارد الدائمة، أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة لتغطية الديون المستحقة ، أما إذا كانت معدومة وهي الوضعية المثالية للتوازن المالي فهذا يعني أن المؤسسة قامت بتغطية جميع ديونها بسيولة المتوفرة لديها[1].

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية دليلا هاما يسمح بإعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى تطورها وتحديد اتجاهات هذا التطور، مما يسمح للمهتمين (مساهمين، بنوك، موردين...) من اتخاذ قرارات مناسبة .

1- تعريف النسبة[2]:هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة ،فهي يمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى كرأس المال العامل أو القيمة المضافة ،وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة وتحديد صورتها للمتعاملين المتهمين بها كالمساهمين والبنوك.

إن دراسة النسبة يسمح بقياس أداء وتطور الأعمال الاقتصادية والمالية للمؤسسة أو غيرها يمكن حساب نسب مختلفة لتحليل نفس المشكل، ويمكن أن تكون بعضها معيارية و تستعمل في كل تحليل مالي .

2- أنواع النسب المالية:

يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة،إلا أنها ليست ذات معنى واحد ، لكن المحلل المالي يقوم فقط بحساب النسب التي لها معنى مالي واقتصادي ، وتقسم بصفة عامة إلى:

- نسب الهيكلة المالية
- نسب السيولة
- نسب المر دودية
- نسب النشاط

3- 1- نسب الهيكلة المالية[3]:وهي مجموع النسب التي تقدم صورة واضحة حول الهيكلة للمؤسسة في زمن معين، وتفسر العلاقة الموجودة بين الأصول والخصوم، وهي على ثلاث أنواع:

---

[1]-ناصر دادي عدون ،مرجع سبق ذكره ،ص51

[2] - P.Vizavona, **Gestion financière**, Ed Berti, Paris,P:51

[3]-ياسين العايب ،**استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة البنوك تجارية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسير ، جامعة الجزائر ،2008،2007.ص:62-63

- **نسبة التمويل الذاتي:**

والتي تبين مدى اعتماد المؤسسة على نفسها في تمويل استثماراتها وتحسب بالعلاقة التالي:

نسبة التمويل الذاتي =الأموال الخاصة /الأصول الثابتة. كما توجد : نسبة التمويل الدائم =الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة.

- **نسبة الاستقلالية المالية :**

وتمثل قدرة الأموال الخاصة على تغطية الديون، ويفضل أن تكون هذه النسبة بين 1و2 لأنها إذا كانت أقل من 1 فالمؤسسة مثقلة بالديون ولا يمكنها الحصول على القروض إضافية وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة /مجموع الديون.

وتسمى أيضا نسبة هيكلة الخصوم ، ويمكن اشتقاق نسبة خاصة بكل عنصر من عناصر الخصوم

- **نسبة قدرة الاقتراض:**

تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على اقتراض، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 لا يمكنها الاقتراض وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة قدرة الاقتراض= الأموال الخاصة / الأموال الدائمة.

وتسمى أيضا نسبة هيكلة الأصول، ويمكن اشتقاق نسبة خاصة بكل عنصر من عناصر الأصول.

2-2 نسب السيولة[1]: تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل أهمها:

2-2-1- نسبة السيولة العامة: وتقييم هذه النسب درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون قصيرة الأجل.

وتحسب بالعلاقة التالية:

[1]- يوسف حسن يوسف ،**التمويل في المؤسسات الاقتصادية** ،دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ،2012،ص:94-95

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل، حيث يجب أن تكون >1.

2-2-2- نسبة السيولة المخفضة "الآجلة":النسبة أكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة كما تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة المخفضة =الأصول المتداولة -المخزون /الديون القصيرة الأجل، و يجب أن تكون محصورة بين 0.3 و0.5

2-2-3- نسبة السيولة الجاهزة:بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي المؤسسة ديونا القصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة =النقديات /الديون قصيرة الأجل ، ويستحسن أن تكون محصورة بين 0.2و0.3

2-3- نسب النشاط[1]:

تبين مدى فعالية استخدام الموارد داخل المؤسسة وتختص بتحليل استخدام الموارد الإجمالية لها وتأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة من خلال قياس دوران السلع الحقيقية والعناصر المادية منها:

نسبة دوران المخزون =مبيعات البضائع /مخزون البضائع. نسبة دوران الموردين =المشتريات /الموردين+أوراق +أوراق الدفع. نسبة دوران العملاء =مجموع المبيعات /الزبائن + أوراق القبض.

[1]- ياسين العايب ،مرجع سبق ذكره،ص64

2-4- نسبة المردودية[1]:

وتقيس لنا العائد من إستخدام الموجودات المتاحة، نذكر منها ما يلي:

نسبة المرد ودية المالية =الربح الصافي /الأموال الخاصة .

نسبة المرد ودية الاقتصادية =الربح الصافي /مجموع الأصول

نسبة مرد ودية النشاط =النتيجة الصافية /رقم الأعمال بدون ضريبة

نسبة القيمة المضافة =القيمة المضافة /مجموع الإنتاج.

بالنسبة للبنك هناك عدة نسب لقياس مخاطر القروض وهي:[2]

- نسبة (حق الملكية / إجمالي القروض)×100

الغرض من هذه النسبة تغطية أخطار الاستثمار في القروض، حيث هناك مخاطر تتعلق بعدم سداد العملاء للقرض.

- نسبة (حق الملكية /الأصول الخطرة)×100

مخاطر الائتمان: وتقيس قدرة البنك على تحصيل القروض الممنوحة في مواعيدها ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

- نسبة مخاطر القروض = (القروض المتأخر عن السداد/إجمالي القروض)×100.

كلما انخفضت هذه النسبة كان أفضل .

[1]- ياسين العايب، مرجع سبق ذكره، ص64

[2]- محمد رجراج ، مذكرات غير منشورة ، **في مقياس المراجعة المصرفية** تخصص أسواق مالية وبنوك ، ماستر 25 أفريل2012.

المبحث الثاني: تقدير مخاطرة القرض وفق الطريقة الإحصائية

لتحديد بدقة ما يمكن أن يتعرض له البنك من مخاطر عند منح القرض، يجب الاستعانة بالطرق الإحصائية التي أصبحت جد مهمة لما أثبتته من دقة في النتائج و سهولة في الاستعمال. وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى ذكر بعض الطرق الإحصائية منها التنقيط المالي، التحليل العصبوني، الأنظمة الخبيرة.

المطلب الأول: بعض الطرق الإحصائية لتقدير خطر القروض

سنتناول في هذا المطلب بعض الطرق الإحصائية وتمثل فيمايلي:

1- طريقة القرض المالي[1]:(RATING la notation financier)

RATING هي كلمة انجليزية تعني التقييم وقد استعملت الجمعية الفرنسية للبنوك ADB كلمة

LA NOTATION للتعبير عنها وهو ما يعني بالعربية التنقيط وذلك لأن التنقيط هو نظام لتقييم الخطر المرتبط بأصل مالي ملخص في نقطة.

عرض طريقة التنقيط المالي:

أن نتيجة عملية التنقيط تكون بعد تحليل المؤسسة الطالبة للتنقيط من الجوانب التالية :

- **دراسة المحيط الاقتصادي**: يعني الأخذ بعين الاعتبار التحليل الاقتصادي الكلي من أجل دراسة تأثيرات القرارات السياسية و الاجتماعية على الاقتصاد ككل وعلى قطاع اقتصادي معين (قطاع المؤسسة) وعلى سبيل المثال إذا كان القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة مشجع من طرف الدول فأن القرارات التي تصدر مستقبلا تكون ملائمة .
- **دراسة الخطر التجاري**: ان الخطر التجاري ينتج عن المنافسة (ضمن نفس القطاع) و تموقع المؤسسة في السوق ومدى تأقلمهم مع محيطها وذلك بتشخيصه حيث ندرس :
  - المحيط التنافسي: يتم دراسة قطاع النشاط وكل خصائصه وذلك لمعرفة قدرة المؤسسة التنافسية.

[1] - D.KAYROTIS, **"La Notation Financière ,Une Nouvelle Approche Du Risque**" , Ed La Revue Banque Editeur , 1995, P24

- موقع المؤسسة: بعد تحليل قطاع النشاط نقوم بدراسة نقاط الضعف و القوة للمؤسسة في قطاع نشاطها وذلك اعتمادا على معرفة حصتها في السوق ، معرفة تطور رقم أعمالها خلال عدة سنوات (تحسن أو تدهور).

- **دراسة الخطر المالي:** من خلال هذه الدراسة يتم التطرق إلى عنصرين هما :
  - الشكل المحاسبي للمؤسسة: حيث يتم دراسة مدى اتباع المعايير المحاسبية .
  - التحليل المالي للمؤسسة: يتم دراسة أربع جوانب هي: المردودية؛ السياسة المالية؛ الهيكل المالية والتمويل الذاتي.

2- طريقة التحليل العصبونـي:

"إن الدراسات الأولى في هذا الميدان تعود إلى سنة **1940** ، لكن تطورات المعلوماتية و استعمالاتها للأدوات الرياضية أدت إلى تطوير هذا النظام ، و بالتالي طريقة التحليل العصبوني تعد جدّ دقيقة في ما يخص ترتيب و تحليل المعطيات "[1].

- تـعريـف :

"شبكة التحليل العصبوني نموذج قادر على إيجاد حلول للمخاطرة التي يواجهها و ذلك باستعمال قاعدة من الأمثلة ، العامل الأساسي لهذه الأداة أنه يمكن لوحده تحديد قواعده في اتخاذ القرارات .

وبالتالي تتميز نظم التحليل العصبوني عن النظم الخبيرة بأنّها تحلل على أساس قواعد محددة من طرف مختص في هذا الميدان ، هذا ما يجعل تحليل مجموعة من نظم العصبونات لا تؤدي كلها إلى تحليل واحد. تقوم شبكة التحليل العصبوني على أساس قواعد تسمح لها بالتصنيف بفعالية صنفين من العينات : مِؤسسات عاجزة و مؤسسات سليمة .فعالية هذه التقنية تتحقق إذا كانت المعطيات غير مرتبطة خطيّا، في هذه الحالة أكثر بكثير فعالية من الطرق السابقة الذكر"[2].

3- طريقة الأنظمة الخبيرة (les systèmes experts) :

إن إستخدام تقنيات متطورة من شأنها أن تساعد مسيري المنظمات في إتخاذ قراراتهم اليومية، لذا توصلوا إلى تحديد المشكلة و البحث عن حلول باستخدام البرامج المتخصصة ليتوصلوا بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أن نجاح البرنامج مرهون بالمعرفة التي يحتويها وليس في أساليب التمثيل و البحث. وبالتالي قام الباحثون بتصنيع برامج متخصصة وخبيرة أطلق عليها اسم " الأنظمة الخبيرة".

[1]–M . Bardos ."**Analyse discriminante .application au risque et scoring financier**" .Paris .DUNOD .2001 . p 151

[2] –A.Labdie ."**Crédit management . Gérer le risque client**" .Economica .paris .1996 . p 196

3-1- تعريف الأنظمة الخبيرة:

لقد وردت تعاريف مختلفة في هذا الصدد و التي تشابهت أغلبها في مضمونها، فهناك من عرف الأنظمة الخبيرة على أنها " برامج ذكية تماثل الخبرة البشرية وتفوق العملية الذهنية لدى الخبير و هذا يعني أن خصائص النظم الخبيرة تتمثل في الخبرة و الإستنتاج والعمق و الإستنباط و التزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل معينة" [1]. ومن الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي نجد: (Taxadvisor) في مجال المراجعة المحاسبة و (Finex) في مجال التحليل المالي و (Event) في تشخيص النمو الاقتصادي للمؤسسة ، وبالتالي نجد أن نظام الخبرة بإمكانه أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية.

3-2- عرض طريقة الأنظمة الخبيرة:

إن النظام الخبير هو برنامج معلوماتي يتم إعداده على أساس تفكير منطقي قابل لهم من طرف مجموعة من الأخصائيين في مجال الذكاء الإصطناعي يطلق عليه إسم "مهندس المعرفة" بالتعاون مع الإنسان الخبير في المجال الذي سوف يعمل فيه النظام ، فهو يضع تحت تصرف مستعمليه طريقة تحليل خبير المجال، والشكل الموالي يبين نموذج اعداد النظام الخبير مع قليل من التفصيل بدءا بالمشكلة قيد الدراسة و وصولا إلى اختيار النموذج وفي هذه الحالة لا يمكن ان يكون النظام ناجحا إلا إذا كانت نتائجه مطابقة لنتائج الخبير أو توقعاته.

المطلب الثاني:طريقة القرض التنقيطي

على الرغم من أن الطريقة الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات طريقة جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي ،إذ تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بتا ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض أو رفضه.

1- تعريف طريقة القرض التنقيطي[2]:

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

[1]- خالد منصور الشعيبي، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، عدد2 سنة 2000، ص: 34

[2] Sylvie de coussergues ,**G estion de la Banque** ,2émé ED,Dound,1996,P176

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية .فهي إذا من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة ،إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم وتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي.

وكان أول ظهور لها في السنوات الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام كل من

Beaver 1966و1968 E.L. Altman بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة

والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل الخطي التميزي ،وتبع ذلك عدة دراسات في المجال ،عرفت تطورا كبيرا منذ السبعينات.

2- نبذة تاريخية عن طريقة التنقيط و أهم الدراسات حولها :

سنة PJ.Fitz Patrickإن فكرة طريقة التنقيط انبثقت عن الدراسات التي قام بتا فيتزباتريك

1932 حول مؤشرات إفلاس المؤسسات ، ثم تبعتها دراسات سميت ورينكوف

سنة 1935 لكن أول ظهور كان في سنوات الستينات وذلكWrinokof et RF.Smith

سنة AltmanL1972 سنة 1966 وألتمانWH.Beaverنتيجة الدراسات التي قام بتا كل من بافير

سنة 1972، وبعد نجاح Edmisterواللذان اعتمدا على مبدأ التحليل التميزي ثم تلتها دراسة أيدمستر

هذه الطريقة إ تسعت رقعتها الجغرافية إلى الدول الأوربية و بالضبط إلى فرنسا حيث قام كولون

بأبحاث حول طريقة التنقيط سنة 1977،ثم تلتها أعمال كونان وهولدرY.Collognes

سنة 1979 ، ونظرا لملائمة هذه الدراسات مع متطلبات البنوك فقد ظهرت Canan et Holder

دراسات بالبنوك كالنماذج المعتمدة في البنك الفرنسي سنة 1984 و النماذج المتحصل لدىBDFI ونظرا للأخطاء المرتكبة في تلك الدراسات فقد ظهرت دراسات تصحيحية لتلك الأخطاء وأهم هذه

سنة 1977، وأعمال فوستر سنة 1980Eisenbeis الأعمال أعمال إيزنبيس.

2-1- بعض الدارسات حول طريقة القرض التنقيطي:

2-1-1- الدراسات الأمريكية: نظرا للنتائج الإيجابية التي توصلت إليها مختلف الأبحاث الأمريكية، فقد أعطت دفعا كبيرا لاستعمال طريقة التنقيط من طرف البنوك التجارية، وذلك للكشف عن مدى قدرة المؤسسات عن الوفاء بديونها.

-أعمال بافيرW.Beaver[1] : يعتبر أول من تطرق لطريقة التنقيط وذلك سنة 1966، وقد

أجرى دراسة على 158 مؤسسة من نفس القطاع منها 79 مؤسسة سليمة و 79 عاجزة معتمدا على المعلومات الخاصة بتا خلال الفترة 1954-1964 وقد إختار 30 نسبة مالية من العينة المسحوبة على أساس أنها الأكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسات ، وفي الأخير توصل إلى النسب الأكثر دلالة على الملائمة المالية للمؤسسة والتي تمكن من التنبؤ بإفلاس المؤسسة وهي:

- X_1= تدفق نقدي / مجموع الديون.
- X_2= مجموع الديون / مجموع الأصول
- X_3= رأس المال العامل / مجموع الأصول

وهذه النسبة تستعمل كل واحدة منها على حدى أي مستقلة عن بعضها.

"ولقد حققت الدراسة نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات تقدر ب 87% لسنة واحدة قبل وقوع الإفلاس

ونسبة 78% لخمس سنوات قبل الإفلاس "[2]

-**أعمال ألتمان ED.Altman**[3]: إعتمد في دراسته على التحليل المتعدد الأبعاد للنسب المالية على عكس

بافير الذي إستعمل التحليل الأحادي البعد ، كما إعتمد ألتمان على التحليل التمييزي لدراسة الخطر وذلك سنة 1968،وقام بإختيار عينة مكونة من 66 مؤسسة (33عاجزة ،33 سليمة) خلال الفترة

[1]-w .Beaver **.Financial ratios as predictors of failure**,Journal of accounting research ,1966;p:185
[2]-E .Cohen,**Analyse financière** ,Ed Economica ,Paris, 1987 ,p365
[3] Mohamed touati taliba , **revue de sciece commerciales et de gestion N1**, ESC, 2003.

1946-1965 واستعمل في ذلك 22 نسبة مالية و تحصل في الأخير على معادلة

$$Z=0,012.X_1+0,014.X_2+0,033.X_3+0,006.X_4+0,999.X_5$$

حيث :

- X_1 =رأس المال العامل / مجموع الأصول.
- X_2=احتياطات / مجموع الأصول .
- X_3=الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب (الفائض الخام للاستغلال)/ مجموع الأصول.
- X_4=أموال خاصة / مجموع الديون.
- X_5=رقم الأعمال الإجمالي (بدون ضريبة)/ مجموع الأصول.

وكانت النقطة الحرجة المحددة هي $Z=2,675$ حيث يكون:

$Z\geq 2,675$:المؤسسة في حالة جيدة.

$Z\leq 1,81$: المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس .

$1,81<Z<2,675$: المؤسسة غير متأكد من حالتها.

وقد حقق هذا النموذج 97% من التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة و94% من المؤسسات العاجزة تصنيف جيد.

- أعمال إدميستر[1] R.Edmister:

أجرى دراساته سنة 1972 على 84 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (42 سليمة ،42 عاجزة)،كما إختار 19 نسبة مالية وتحصل على نموذج من 7 نسب فقط وهو:

$$Z= 9,5-4,23.X_1-2,93.X_2 -4,83.X_3+2,77.X_4 -4,52.X_5-3,52.X_6-9,24.X_7$$

وما يميز أعماله هو إدخال نظام الترميز على قيم متغيرات نموذجه كما مبين في الجدول التالي:

[1] - R. Edmister , **An Empirical Of Financial Ration Analysis For Small Failure Prediction** , Journal Of Finance And Quantitative Analysis, 1972

جدول رقم(02-01) : أعمال إدميستر

المتغيرات	الشرط	في حالة تحقيق الشرط	في حالة عدم تحقق الشرط
X_1	تدفق نقدي /ديون قصيرة <**0,05** الأجل	$1=X_1$	$0=X_1$
X_2	أموال خاصة /رقم الأعمال<**0,07**	$1=X_2$	$0=X_2$
X_3	[رقم الأعمال/مجموع المبيعات]/متوسط النسبة في القطاع <**0,02–**	$1=X_3$	$0=X_3$
X_4	[ديون قصيرة الأجل/ أموال خاصة]/متوسط النسبة في القطاع><**0,48**	$1=X_4$	$0=X_4$
X_5	[مخزونات/مجموع المبيعات]/متوسط النسبة في القطاع><**0,04**	$1=X_5$	$0=X_5$
X_6	[قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة/د ق أ]/متوسط النسبة في القطاع <**0,34**	$1=X_6$	$0=X_6$
X_7	[قيم جاهزة / د ق أ]/ متوسط النسبة في القطاع <**0,20**	$1=X_7$	$0=X_7$

المصدر: source internet : Cerefia.Eco.Univ–Rennes1.Fr

وقد حققت أعمال أدميستر Edmister نسبة نجاح تقدر ب 95%.

2-1-2- الدراسات الفرنسية:

بعد نجاحات الأمريكيين في إعداد نماذج التنقيط ، تبعتها دراسات أخرى فرنسية ،حيث عملت هذه الأخيرة منذ سنة 1976 على تطوير وتعديل تلك النماذج.

ونظرا لكثرة الأبحاث الفرنسية فإنه سيتم التعرض لأهمها فقط وذلك حسب تسلسلها الزمني.

- **أعمال كولون[1] Y.Collongnes**:

أجرى دراساته سنة 1977 على 70 مؤسسة (35 سليمة ، 35 عاجزة) وطبق عليها 19 نسبة وإنتهت دراسته باختيار 5 نسب مكونة لنموذجين

$$Z_1=4,983X_1+60,066X_2-11,8348X_3$$

$$Z_2=4,6159X_1-22X_4-1,9623X_5$$

- X_1= مصاريف العمال /القيمة المضافة .
- X_2= مصاريف مالية /رقم الأعمال الإجمالي .
- X_3= رأس المال العامل الصافي / مجموع الميزانية.
- X_4= نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي.
- X_5=رأس المال العامل الصافي /المخزونات.

التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة حسب نموذج Z1 يكون كالاتي:

- $Z_1<5,455$:المؤسسة في حالة سليمة.
- $Z_1\geq5,455$:المؤسسة في حالة عجز.

أما التصنيف حسب الدالة Z_2فهو كما يلي :

[1] -Collangues (y ves) ,**Ratios financières et prévision des faillites des PME**,Revue banque,1977.

- Z_1<3,0774:المؤسسة في حالة سليمة
- $Z_1 \geq 3,0774$:المؤسسة في حالة عجز"[1]

يمكن تلخيص نسب نجاح النموذجين السابقين في الجدول الأتي:

جدول رقم (02-02): نسب التصنيف الصحيح لنموذجي كولون Y.Collongues

عدد السنوات قبل الإفلاس	نسب التصنيف الصحيح	
	Z_1	Z_2
1	%94	%96
2	%84	75%
3	%69	%57
4	%59	%64

المصدر: J.R.Edighoffer et E.Morin,Op−cit,1993,p:14

- أعمال كونان وهولدر[2] MHolder et conan

قام كل من كونان وهولدر سنة 1978 بدراسة على 190 مؤسسة مستخدمان 50 نسبة مالية بالاعتماد على معلومات خاصة بالمؤسسات خلال 1970-1975 و الشيء المميز في عملها هو صياغة دوال تنقيطلكل قطاع على إنفراد وهذا ما أعطى لمتخذ القرار حرية ذاتية في أخذ قراراته ، زيادة إلى مساعدة في تشكيل محفظته المالية و تنويعها حسب إحتمال عجز كل فرد و نماذج التنقيط الخاصة بكل قطاع هي كالتالي:

أ) قطاع الصناعة :

$$Z=0,24.X_1+0,22.X_2+0,16.X_3-0,87.X_4-0,1X_5$$

[1]-Edighoffer (Jean René) et Morin (Etienne);**Credit management- prevention et gestion d'impayés l'entrprise,Ed Nathan** . Paris 1993 , P 148.

[2]-J.Conan et M Holder. **Variables éxplcatives se performance et contrôle de gestion dans les PME**,CEREG Université paris dauphine,1979.

حيث:

- X_1= فائض الاستغلال الخام /مجموع الديون.
- X_2= أموال دائمة /مجموع الأصول.
- X_3 = قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة/ مجموع الأصول.
- X_4= مصاريف مالية / رقم أعمال خارج الضريبة.
- X_5= تكاليف العمال/قيمة مضافة.

ب) المؤسسات التجارية:

$$Z=0,0136.X_2+0,0197.X_3+0,034.X_6+0,0185.X_7-0,0185X_8-0,0122$$

حيث:

- X_6= أموال خاصة /مجموع الميزانية.
- X_7= فائض الاستغلال الخام /مجموع الميزانية.
- X_8 = احتياجات رأس المال العامل/ رقم الأعمال خارج الضريبة.

ج) مؤسسات الأشغال العمومية :

$$Z=0,0136.X_2+0,0197.X_3+0,034.X_6+0,0185.X_7-0,0185X_8-0,0122$$

حيث:

- X_9= نتيجة صافية / مجموع الميزانية.
- X_{10}= أصول متداولة/ديون قصيرة الأجل.
- X_{11}= موردون / المشتريات.
- X_{12}=(فائض الاستغلال الخام- مصاريف مالية)/مجموع الديون.
- X_{13}= زبائن / رقم أعمال خارج الضريبة.
- X_{14}= مصاريف مالية/رقم الأعمال خارج الضريبة.

د) مؤسسات النقل:

$$Z=0,0098.X_3+0,0177.X_3+0,0496.X_4-0,018.X_8-0,1735X_8-0,0062$$

حيث:

- X_{15}= مصاريف مالية /القيمة المضافة.

ويتم توظيف هذه النماذج من أجل تصنيف المؤسسات واحتمال إفلاسها في كل قطاع كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(02-03):العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات في مختلف القطاعات حسب نموذج كونان و Conan et Holder

الحالات المختلفة	الصناعة	التجارة	الاشغال العمومية	النقل
وضعية جيدة	• $Z \geq 9$ • $Pr < 30\%$	• $Z \geq 0,2$ • $Pr < 40\%$	• $Z \geq 0,5$ • $Pr < 40\%$	• $Z \geq 0,25$ • $Pr < 35\%$
وضعية الحذر.	• $4 \leq z < 9$ • $30\% \leq Pr < 65\%$	• $0,30 \leq z < 0,20$ • $35\% \leq Pr < 65$ %	• $0,5 \leq z < 0,5$ • $40\% \leq Pr < 70$ %	• $0,35 \leq z < 0,25$ • $35\% \leq Pr < 65$ %
وضعية خطيرة	• $Z < 4$ • $Pr > 65\%$	• $Z < -0,3$ • $Pr > 65\%$	• $Z < -0,50$ • $Pr > 70\%$	• $Z < -0,35$ • $Pr > 65\%$

المصدر:J.R.Edighoffer et E.Morin.Op-cit,1993,p:149

- نموذج بنك فرنسا [1]:

وضع البنك الفرنسي نموذجا يساعد النوك التجارية في الكشف عن الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة منها ، حيث استعمل فيه عينة لثلاث أنواع من المؤسسات خلال الفترة ما بين 1972و 1985 وكانت كما يلي :

مؤسسات سليمة.

مؤسسات عاجزة.

مؤسسات حساسة تتميز بفترات تذبذب .

طبقت دالة التنقيط لبنك فرنسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة التي لا يتعدى عدد عمالها 500 عامل ، واستعملت في حسابها مجموعة مكونة من 19 نسبة مقسمة إلى أربع فروع تشمل الوظائف الأساسية لكل مؤسسة (الهيكلة المالية ،النشاط ، المرد ودية و التسيير) لتشكيل دالة التنقيط Z والتي تشمل على 8 نسب هي كالتالي:

- R_1:مصاريف المالية / فائض الاستغلال .
- R_2:موارد دائمة / الأموال المستثمرة.
- R_3: رقم الأعمال / مجموع الديون.
- R_4:فائض الاستغلال الخام /رقم الأعمال خارج الضريبة .
- R_5: ديون تجارية / المشتريات TTC .
- R_6:معدل تغير القيمة المضاف.
- R_7:(مخزونات – تسبيقات + حقوق تجارية) / المنتجات المباعة TTC.
- R_8:الاستثمارات / القيمة المضافة.

حيث كانت الدالة Z على الشكل التالي :

[1]- خالد بن عمر ، **تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية- حالة البنك الجزائري** – رسالة ماجستر علوم التسير ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ،2003 -2004،ص90.

$$100Z=-1,225.X_1+2,003.X_2-0,824.X_3+5,221.X_4-0,686.X_5+1,164X_6+0,706.$$

$$X_7+1.408X_8-85,44$$

ويكون التصنيف كما يلي:

- $Z>0,125$:حالة المؤسسة السليمة.
- $Z<0,25$: تحمل المؤسسة مؤشرات الإفلاس.
- $0,125\geq Z\geq 0,25$: حالة المؤسسة غير متأكد منها.

4- أهداف القرض التنقيطي:

يعتبر القرض التنقيطي حاليا وسيلة لتحسين معالجة ملفات طلب القروض، والتي تتمثل في كونها منهجية إلى حد بعيد وكذلك جيدة للمصرفي و للمؤسسة إذ تسمح ب[1] :

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات المقترضة .
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن .
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض و تسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

في الأخير يمكننا القول بأن القرض التنقيطي ليس عبارة عن إعداد لنقطة score فحسب بل إعداد ملاحظات صغيرة عن الأخطار التي يتم تحليلها وتوضيحها حاضرا والتي تؤتي ثمارها مستقبلا سواء كانت في التسيير ، أو الرؤية الواضحة للخطر و السرعة في اخذ القرار.

5- استعمالات طريقةscoring[2]:

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة بطريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية ولها حالتين :

- **حالة القروض الموجهة للأفراد** : يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي ، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعطيات الخاصة لكل فرد من السكان ، أن يميز

[1]- مزياني نور الدين ،بلال بوجمعة ،زرزار العياشي ، **أهمية إستخدام طريقة التنقيط في عملية إتخاذ القرارات الإقراض في البنوك** ، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 24/23 نوفمبر 2008 ص7

[2]-مزياني نور الدين ،بلال بوجمعة زرزار العياشي مرجع سبق ذكره ص 7

بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا ،ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة :

- تحديد الفئات و المعلومات الخاصة بكل فئة؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد .

- **حالة القروض الموجهة للمنظمات :**يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين :

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة ، ومجموعة أخرى لها ملاءة مالية غير جيدة ، وفقا للمعايير التالية :

- تاريخ تأسيس المنظمة
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية
- رقم أعمالها المحقق
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها
- رأسمالها العامل
- طبيعة نشاطها

5- مراحل إعداد طريقة scoring:

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي و يتم التحديد بإتباع الخطوات الآتية:

5-1- اختيار العينة:

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين و غير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة و المخطط المالي، ملف الطلب القرض).

مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة و تصنف إلى مجموعتين:

- عينة لإعداد النموذج (Echantillon d'élaboration) تستعمل لتحليل المعطيات

و استخراج معادلة التنقيط .

- عينة لقياس دقة النموذج (Echantillon de validation) تبيّن مدى صحة هذا النموذج.

5-2- انتقاء المتغيرات:

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة, هذه المتغيرات تكون إما محاسبية و إما فوق-محاسبية.

5-2-1-المتغيرات المحاسبية variables comptables :

هي متغيرات قياسية métrique، تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

5-2-2- المتغيرات فوق- المحاسبية:

هي متغيرات غير قياسية non métrique ، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة و مصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

6- تقدير دالة التنقيط

هناك عدة تقنيات لتقدير نماذج التنقيط لكننا سنقوم بعرض تقنيتين هما التحليل التمييزي و الانحدار اللوجستيكي

6-1-التحليل التميزي للعينة " (l'analyse discriminante)"

التحليل التمييزي هو" تقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع وذلك بالاعتماد على معايير معينة ،ولا يمكن لهذه التقنية أن تحقق ذلك إلا بعد معالجة واسعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من المجتمع حينها يمكن إدراج كل فرد من المجتمع إلى الصنف الذي ينتمي إليه"[1]،
إذن هذه الطريقة تسمح لنا بالتمييز بين الزبائن الجدين و الزبائن السيئين عن طريق بعض المعايير التي تكون أكثر دلالة من الأخرى و هذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي spss و excel .

[1] -Sylvie de cousserge, **Gestion de la Banque** ,edition Dunod ,1996,P:176

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي و التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة و نرمز لها بالرمز "z"

و تكتب كمايلي: $$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث:

α_i: المعاملات المرتبط بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β: ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

وتسمح دالة التنقيط السابقة، بحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة التي يمكن من خلالها الحكم على سلامة أو عجز المؤسسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01) يمثل عينة المؤسسات السليمة وعينة المؤسسات العاجزة

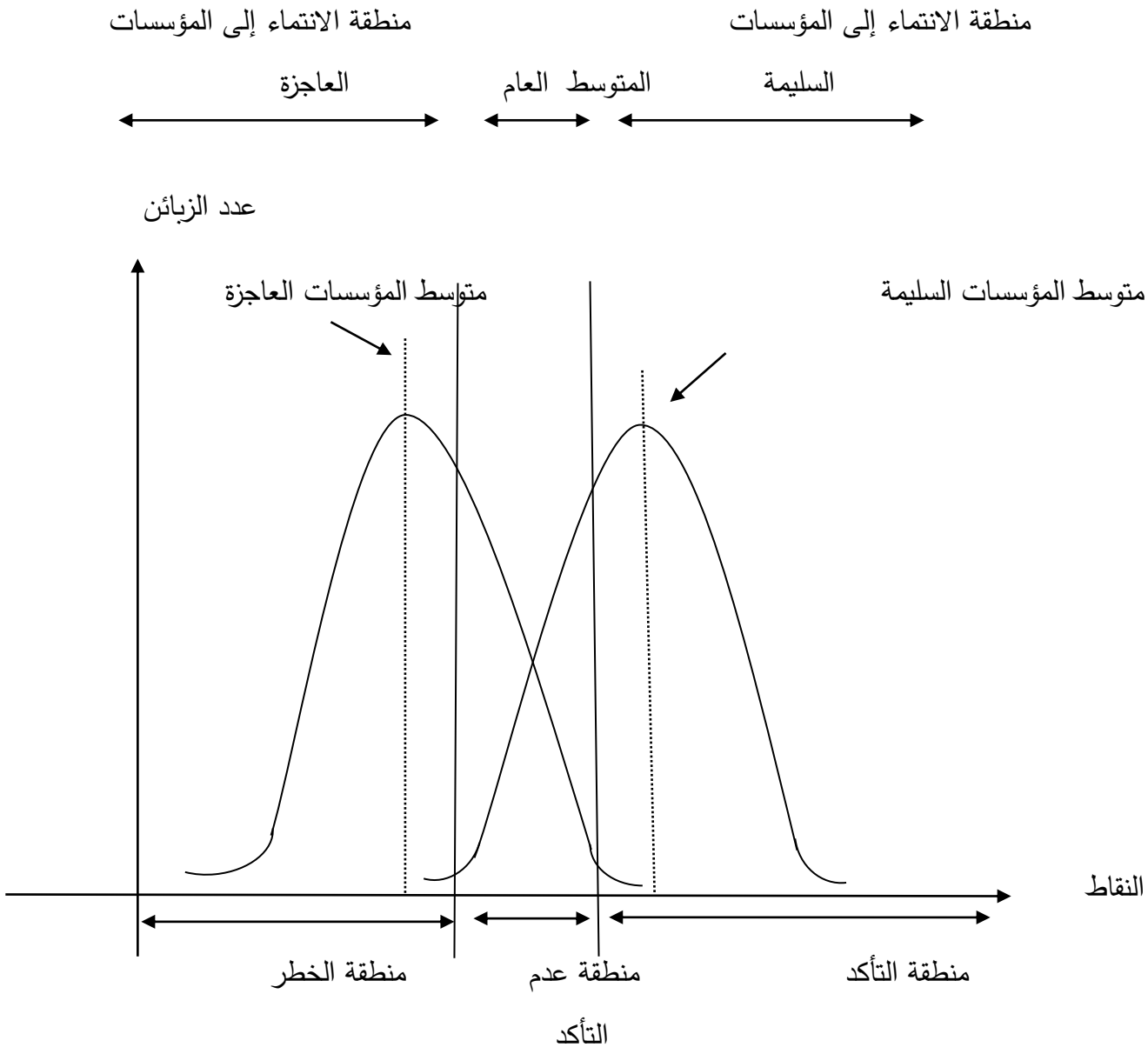

المصدر : بوزيان عثمان وأخرون ، إستخدمات الطرق الكمية في تسير مخاطر القروض ، الملتقى الدولي الأول ،جامعة الطاهر مولاي، سعيدة2013 ،ص13

التعليق:

يتضح من خلال هذا الشكل أنه يوجد تداخل بين المنحنين، حيث كلما كان التداخل كبيرا فهذا يعني أن القرض التنقيطي غير أكيد إلى درجة كبيرة.

6-1-2- تعيين نقطة التمييز détermination de la note score

إن التحليل التميزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (المؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة)

و المؤسسات غير الجيدة و باستعمال التحليل الاستقصائي (التميزي) تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين.

المطلوب هو تحديد قيمة Z^* .المرتبطة بمنطقة الشك(منطقة عدم التأكد) و التي تحسب كالتالي:

$$Z=(n_1z_1+n_2z_2)\div(n_1+n_2)$$

z_1 متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

z_2 متوسط التمييز للمؤسسات السليمة .

n_1عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة .

n_2 عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة .

معامل الارتباط القانوني[1]:

هو العلاقة بين الدالة الخطية التمييزية وsous–espace المتحصل عليه من المتغيرات المنطقيةiy

6-1-3- قياس دقة النموذج[2]:

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة échantillon de validation و يتم ذلك حسب الجدول التالي:

[1]-Dominique DESBOIS, **une Introduction à l'Analyse discriminante avec spss pour windows,**P:30

[2]-عثمان بوزيان وأخرون، مرجع سبق ذكره ص12

الجدول رقم (02-04)التصنيف باستعمال نموذج التنقيط

تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية	تصنيف المؤسسات حسب نتائج النموذج		المجموع
	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
مؤسسات سليمة	A	B	N1
مؤسسات عاجزة	C	D	N2

المصدر: Guilot.**La méthode des score intérêts et limite.** Revue banque paris1986 P:975

حيث:

A : عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

B:عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة .

C:عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

D:عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

N1:عدد المؤسسات السليمة في العينة.

N2:عدد المؤسسات العاجزة في العينة.

إذن نسبة التصنيف الصحيحة للمؤسسات السليمة هي $t_1=A/N1$

و نسبة التصنيف الصحيحة للمؤسسات العاجز هي $t_2=B/N2$

نسبة التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات هي $T=(A+B)/(N1+N2)$

وبالتالي إذ تم اقتراح مجموعة من النتائج لاستعمالها في البنك ، فإنه ينبغي اختيار النموذج الذي يعظم نسبة التصنيف الصحيح ، ويصبح بالتالي النموذج الأمثل من بين النماذج المقترحة،و المعدلات المرتفعة للتصنيف الصحيح لعينة النموذج لا تكفي للحكم على استعماله وإنما ينبغي التأكد من فعالية ذلك النموذج باختياره على عينة مستقلة تسمى بعينة الإثبات.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض و مقارنتها مع نقطة الفصل (Z^*)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

لامبدا ويلكس Le Lamda de wilks[1]:

لمراجعة نوعية التحليل التمييزي ،نستخدم معدل التصنيف الجيد ولان هذا المعدل متحيز نلجأ إلى لامبدا ويلكس إحصائية عبارة عن نسبة محددة للمصفوفة w على المصفوفة T:

$$P=\frac{|W|}{|T|}=|T^{-1}\ W|$$

$$L=\prod_{i=1}^{p} y_i$$

حيث y_i ذاتية للشعاع $T^{-1}\ W$ وترتبط مع λ بعلاقة التالية $y_i=\frac{1}{1+\lambda}$ فكلما كانت لامبدا ويلكس صغيرة كلما كان التحليل التمييزي أفضل وتحت فرضية multi normalité وتساوي مصفوفات التباينات نستطيع أن نبين أن $-[n-(p+k)/2-1]LnL$ يتبع تقريبا قانون KHI-deux بدرجة حرية $p(k-1)$ حيث

n:عدد المشاهدات الكلية .

P:عدد المتغيرات.

K:عدد المجموعات.

[1]-ياسين العايب ،مرجع سبق ذكره،ص52

6- 2-الإنحدار اللوجيستيكي[1]:(la régression logistique):

اليوم يعتبر النموذج LOGIT أكثر النماذج إستعمال في عملية بناء دالة التنقيط والذي يعطينا دالة خطية كأداة تحليل إحصائي.

يعتمد نموذج LOGITعلى تلك الفرضيات التي تعمم فرضيات التحليل التمييزي لفيشر في إطار لقانون الطبيعي المتعدد الأبعاد فهذا النموذج يستخدم لنمذجة الاحتمالات البعدية وليس الاحتمالات الشرطية للمجموعات إضافة إلى ذلك يستخدم متغيرات صورية (0 أو 1)في الوصف لذلك فهو ذا فائدة كبيرة.

ويهدف النموذج اللوجستيكي إلى تحديد إجمالي النقاط حيث يسمح بتمييز المؤسسات الجيدة ماليا من التي هي في خطر الإفلاس.

6-2-1-عرض طريقة الأنحدار اللوجستيكي:

تختلف عن طرق الإنحدار في أن Y يجب أن يأخذ قيمتين فقط 1و0 وتبقى X المصفوفة التي تعبر عن كل المتغيرات الخارجية.

ليكن لدينا النموذج التالي:

Y_i^*: متغير تابع غير مشاهد.

α:شعاع المعلومات الواجب تقديره

X_i: شعاع خصائص المؤسسات أو الزبائن

I:الأفراد من $i=1,2,3...n$

في مؤسسة نفترض أننا نلاحظ المتغير Y_iالمرتبط بY_i^* بالعلاقة :

$$Y_i=\begin{cases} 0:si\ \beta+\alpha'X_i+u_i\leq 0 \quad ou \begin{cases} u_i\leq-\beta-\alpha'X_i \end{cases} \\ 1:si\ \beta+\alpha'X_i+u_i>0 \quad ou \begin{cases} u_i>-\beta-\alpha'X_i \end{cases} \end{cases}$$

U_i هي الأخطاء المستقلة وذات متوسط صفري وتباين يساوي 1 بإختيار النموذج يوافق إختيار توزيع الأخطاء.

[1]- ياسين العايب ،مرجع سبق ذكره،ص53-55

الفرضية التقليدية هي إفتراض أن الأخطاء تتبع التوزيع اللوجستيكي بدالة الإحتمال التراكمية :

$$F(x) = \frac{1}{(1 + e^{-x\beta})}$$

ويسمى نموذج logit ، وأما إذا كانت الفرضية هي إتباع القانون الطبيعي فسنحصل على نموذج PROBIT.

6-2-2- تطبيق الإنحدار اللوجستيكي:

تظهر عدة مشاكل في مستويات مختلفة عند تطبيق هذه الطريقة:

المشكل الأول هو تحديد المعاملات ، أما المشكل الثاني فهو اختيار النموذج.

6-2-2-1-استخراج المعاملات:

الإنحدار اللوجستيكي يعمل لاستخراج العلاقة بين المتغيرين وعدة متغيرات تابعة:

$X_1, X_2 ..... X_n$

$Z=\alpha_0+\alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + ... \alpha_n X_n$

يتم حساب المعاملات a_i باستخدام طريقة المعقولة العظمى.

بما أن P مرتبط بشعاع الخصائص a_i وشعاع المتغيرات X سوف نحاول البحث عن قيم a_i التي تعظم هذه الدالة.

6-2-2-2-ترجمة المعاملات:

في النموذج اللوجستيكي ليست هناك علاقة خطية بين X_i و y ولكن خطية العلاقة بين

$\log[(P) /(1-P)]$ و X_i حيث P إحتمال أن تكون الخاصية موجودة عند الفرد ومنه نستنتج أنه إذا كان

a_i موجب فهذا يعني أنه بارتفاع قيمة X_i يرتفع P.

6-2-3- تقيم النموذج: لتقيم النموذج نقوم :

6-2-3-1-معامل التحديد المعمم:

كلما كان R^2 أقرب إلى الواحد كلما كان النموذج جيد، ويسمى هذا الإختبار إختبار Nagelkerke

حيث $R^2=1-(L_0/L_1)^{2/n}$

$$R^2_{Max}=1-(L_0)^{2/n}$$

L_0**:** أعظم قيمة لدالة المعقولية العظمى للنموذج بدون متغيرات.

L_1:أعظم قيمة لدالة المعقولية العظمى للنموذج مع كل المتغيرات.

6-2-3-2-إختبارwald:

khi−2 الذي يتبع توزيع wald ويستخدم اختبار logitيتم إختبار المعاملات التي حصلنا عليها في النموذج

6-2-3-3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يهدف إلى معرفة إذا كانت متغيرات النموذج ذات قوة تفسيرية معنوية وذلك من خلال اختبار الفرق بين لوغاريتم المعقولية العظمى للنموذج بجميع المتغيرات مع لوغاريتم المعقولية العظمى للنموذج بدون المتغيرات مضروب في (2-):

$$D=-2(\log L_0-\log L_1)$$

إحصائية D تتبع توزيع KHI−deux بدرجة حرية n

المطلب الثالث: مقارنة بين طريقة القرض التنقيطي والطرق التقليدية

1- **مزايا خاصة بطريقة التنقيط**:

1-1- السرعة[1]: إن استعمال طريقة التنقيط تتم بسرعة كبيرة، وهو ما يمكن البنك من تحقيق اختصار زمني يعود بالفائدة على:

- **المقرض:** حيث يتمكن بسرعة من اتخاذ قرارا منح القرض للزبون أو عدمه و ذلك دون تردد.
- **المقترض:** والذي يحصل على الرد بسرعة وهو ما يوفر له زمن إضافي للبحث عن مصادر أخرى للتمويل في حالة رفض طلبه.

1-2- البساطة: وهو أهم ما يميزها عن الطريقة الكلاسيكية، حيث أن استعمال طريقة التنقيط بسيط جدا يتطلب فقط تعويض بعض معطيات المؤسسة المدروسة في صيغة النموذج واتخاذ القرار مباشرة.

[1]- Source Internet: **www.créditscoring.com**

3-1- التجانس : بالطريقة التقليدية يمكن رفض طلب الزبون اليوم وقبوله غدا كما يمكن قبوله اليوم ورفضه غدا ، ونفس الزبون قد يتم رفضه في مصلحة وقبوله في مصلحة أخرى مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة .

بينما الدالة التنقيطية scoring تعطي لنا وبدون تغير نفس القرار مما يسمح بوضع سياسة انتقائية للأخطاء و المتماثلة باستعمالها لمعلومات تم تجميعها واستخلاصها من عدة دورات.كما تمكننا هذه الطريقة من تخطي حالات العسر المالي المؤقت الذي يمر به الزبون

2- مزايا لصالح البنك:

2-1-تخفيض نسبة التعامل مع المؤسسات العاجزة:

يتم هذا التخفيض اعتمادا على التحليل الإحصائي الموضوعي لمميزات خطر منح القروض ،الدالة الاستقصائية المتبعة هي ذات فعالية أكبر فعالية في اتخاذ القرار الصائب مقارنة بالقرار المتخذ بالطريقة التقليدية .

هذا لا يعني أن طريقة القرض التنقيطي أكثر فعالية من خبير مؤهل ولكن الخبراء المؤهلين هم عادة قليلون أو لا يساهمون في اتخاذ كل القرارات أو أنهم لا يملكون الوقت الكافي للقيام بتحليل دقيق،

كما إن اتخاذ القرار في الطريقة التقليدية يتخذ في بعض الأحيان من طرف أشخاص ليس لديهم الخبرة الكافية.

- سياسة الضمان: إن سياسة القرض التنقيطي لا تعتمد على الضمان وبالتالي التقليل من الصعوبات والعراقيل التي يسببها التعامل بالضمان ومنه توسيع حجم المعاملات.
- المراقبة والتقدير :في حالة قبول البنك لطلب زبون ما، فانه يضع نقطة التميز له وبالتالي فان احتمال عدم التسديد لكل زبون معروفة ،ومنه فالخطر الكلي للزبائن المتعامل معهم يكون مقدر ،اختيار ملفات الزبائن عن طريق الطريقة التقليدية تستغرق مدة طويلة بينما طريقة القرض التنقيطي تعالج أغلبية لملفات في بضع دقائق وتستعين بالمعالجة التقليدية في حالة الملفات التي لديها أخطار كبيرة.
- لجنة اتخاذ القرار : كون طريقة القرض التنقيطي سهلة التطبيق لمعالجة أغلبية الملفات ،فان الدراسة هنا لا تستوجب بالضرورة وجود خبراء لتطبيقها ، وهذا ما يساعد البنك في تخفيض مصاريف الدراسة.

رغم كل هذه الايجابيات التي تحملها طريقة القرض التنقيطي إلا أنها لا تخلو من النقائص

2-2- حدود طريقة القرض التنقيطي:

- طريقة القرض التنقيطي تستوجب معرفة شروط منح كل دالة استقصاء النسب الأكثر دلالة وعدم التواصل إلى الدلالة الصحيحة بسبب نقص المعلومات أو لسبب أخر يجعل هذه الدلالة ليس لها معنى ، وبالتالي فالتحليل يكون ناقص أو خاطئ في بعض الأحيان مما يدفع بالبنك إلى اتخاذ قرارات خاطئة.
- لوضع الدالة التنقيطية يستوجب توفر معلومات خاصة بالمؤسسات لثلاث سنوات الأخيرة على الأقل وهذا لا يعني أن الدالة التنقيطية لا تأخذ التغيرات الحالية بأكثر أهمية ، ولعل العيب الكبير لهذه الطريقة هو أنها لا تأخذ الجانب الاجتماعي والقانوني ووضعية المؤسسة في السوق والتي تعتبر في الحقيقة عوامل لها تأثير كبير على حالة المؤسسة والأخطار التي قد تسببها.
- طريقة القرض التنقيطي تهتم أكثر بماضي المؤسسة على حساب الوضعية الحالية وبالتالي فان هذه الطريقة أن تدعم بطرق أخرى من أجل بلوغ هدفها والمتمثل في تقليص خطر منح القروض مع الاحتفاظ بعدد ممكن من الزبائن.
- العينة يجب أن تكون كبيرة.
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.
- اختيار النسب الأكثر دلالة يؤدي بالتحليل الإحصائي إلى إنقاص المعلومات القاعدية وبالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.

خاتمة الفصل:

إن تقدير مخاطرة القرض لم يعد أمرا محصورا في نطاق المنهج الكلاسيكي الذي يعتمد على أسلوب التحليل المالي حيث يتسع إلى منهج أخر ذو طابع إحصائي يحمل بداخله مجموعة من الطرق أثبتت نجاعتها و كفاءتها.

حيث كانت طريقة القرض التنقيطي أبرز هذه الطرق ،وقد تطرقا إلى مراحل إعدادها عرض بعض النتائج عنها ورغم ما تمتاز به من إيجابيات إلا أنها لا تخلو من النقائص وسوف نرى نجعاها أو لا بعد استعراضنا للفصل التطبيقي الذي سوف نطبق فيه هذه الطريقة.

الفصل الثالث: تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنك الوطني الجزائري

بعدما تم التطرق في الفصلين السابقين إلى القروض البنكية ومخاطرها وكيفية تقدير تلك المخاطر وفق المنهجين الكلاسيكي و الإحصائي ، فإنه سيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري ميدانيا ، وذلك بتطبيق طريقة القرض التنقيطي على عينة من مؤسسات مقترضة من بنك الوطني الجزائري وسنتطرق خلال هذا الفصل إلى:

- عرض عام لبنك الوطني الجزائري.
- تطبيق طريقة القرض التنقيطي على بنك الوطني الجزائري

المبحث الأول: عرض عام لبنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري احد البنوك التجارية العمومية الجزائرية و من أول البنوك التي تم إنشائها بعد الاستقلال و سنقوم من خلال هذا المبحث تقديم البنك من خلال تناول نشأته و تعريف بأهم أهدافه و مهامه التي ينجزها.

المطلب الأول: تقديم بنك الوطني الجزائري

1- تعريف

هناك عدة تعار يف للبنك الوطني الجزائري، لكن بصفة عامة نقول، يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

2- نشأة البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدرة 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد و جميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة....الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

كما أنه من الممكن أن تقوم بـ :

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو ضمانان.
- التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

الإمضاء، خصم و شراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال. و في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 لـ 12 جانفي1988 و قانون 88-19 المؤرخ في 21 جوان 1988 و قانون 88-177 المؤرخ في 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار (ب و ج) و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر برقم 8 شارع شي غفارة و حددت مدته بـ 99 سنة إبتداءً من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان من سنة 2009، تم رفع رأسمالي البنك الوطني الجزائري من 14,600 مليار دينار إلى41,600 مليار دينار عن طريق طرح 27.000 سهم جديد للاكتئاب بقيمة مليون دينار لكل سهم المكتتب بها و التي يحتفظ بها من طرف الخزانة العمومية.

3-مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري عدة مهام وأهداف مثل كل البنوك التجارية :

3-1-مهام البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري و الهام و يقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية و كل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية و عمليات القرض في إطار التشريع المعمول به و القوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر و نذكر خاصة قانون النقد و القرض.

كما أنه من الممكن أن يكتتب على أي شكل كان أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

كما أنه من الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون من مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو خارج على أي شكل كان كل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

و عموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي:

- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات.
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به.
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الإعتمادات و التحويلات....
- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل.
- منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل.
- تمويل التجارة الخارجية.
- خصم الأوراق التجارية و المالية.
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم.
- تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها.
- معالجة كل عمليات التبادل على حساب أو لأجل، و كل أنواع القروض، الرهن الحيازي و تحويلات العملة الأجنبية.

3-2-أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة، لمواكب التقدم التكنولوجي في ضل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع.....إلخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- يلعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

4- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

يتولى قيادة البنك الوطني مديرية عامة، يتم ضبط مهامها بالوحدات الآتية:

- الأمانة العامة: تتولى المسؤولية التنفيذية و اليومية للأعمال، بناءًا على قرارات مجلس الإدارة.
- المفتشية العامة: تكلف بالرقابة و التفتيش.
- مديرية تسيير المخاطر: تتولى تنفيذ و مراجعة الإطار العام للمخاطر الكلية وتقييم وضبط المخاطر والسيطرة عليها بشكل مستمر.
- مديرية الإشراف على الرقابة الداخلية: تسعى لتطبيق معايير الإلتزام و توفير معلومات تفصيلية حقيقية، تساعد في إتخاذ القرارات الفعّالة.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي و الهيئات و المديريات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري في الشكل التالي:

الشكل (01): يمثل الهيئات العليا و العملية في البنك مأخوذة من الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

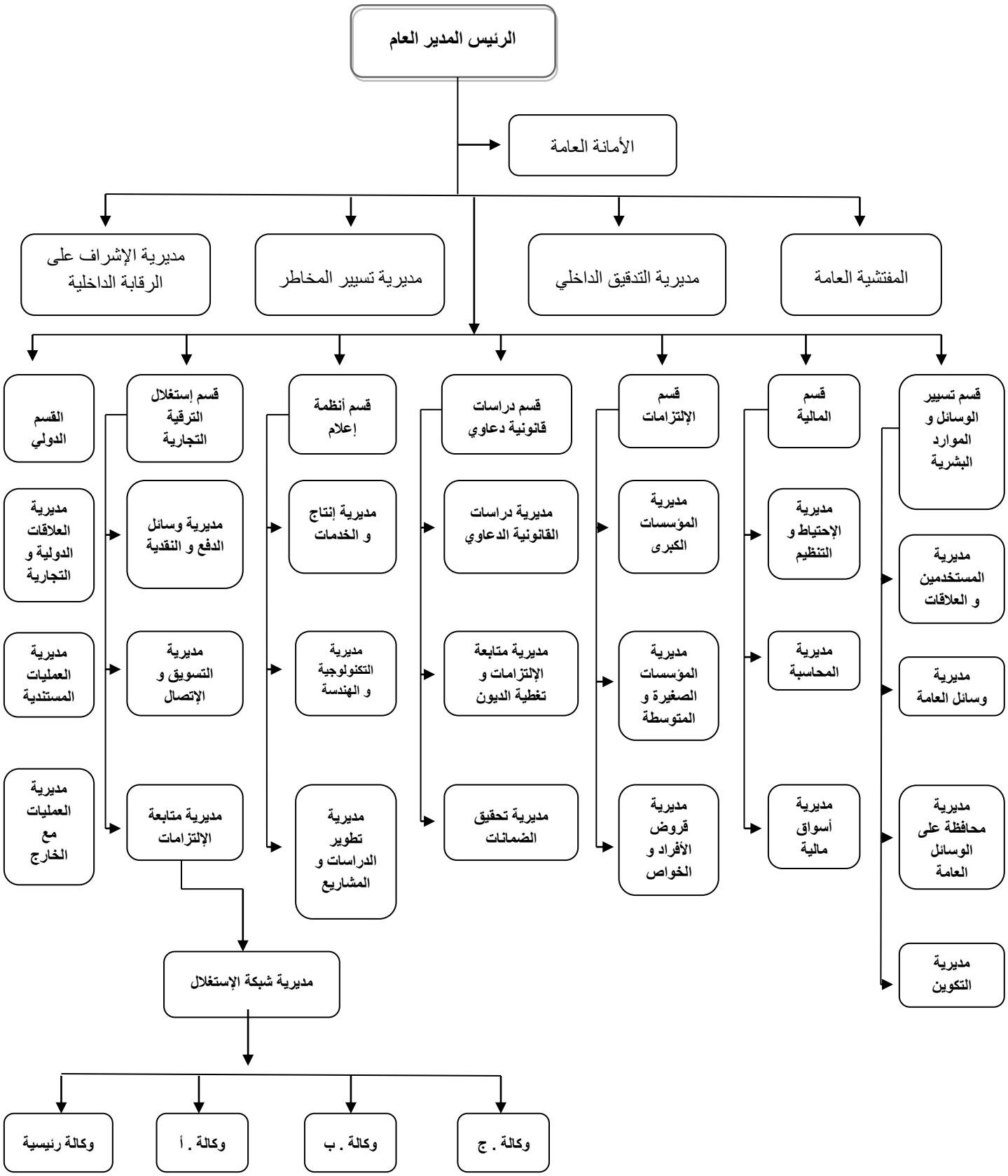

المصدر: www.bna.com.dz

المطلب الثاني :دراسة القرض الاستغلالي في البنك الوطني الجزائري

قصد تمويل خزينة المؤسسة بالقروض القصيرة الأجل ،البنك الوطني الجزائري يقترح بصفة منفصلة أو متزامنة ،عدة أشكال للقروض القصيرة الأجل (قروض الاستغلال)،عن طريق الصندوق (قروض مباشرة) أو بالتوقيع (قروض غير مباشرة) وذلك لأجال تتراوح بين أيام إلى 12 شهرا(على الأكثر) ،ما عدا القروض بالتوقيع والتي تكون أجالها إلى غاية تاريخ الاستحقاق المطابق عاديا مع نهاية الالتزامات التعاقدية

إذن البنك عن طريق وكالاته يقوم في أول العملية بمساعدة وتقديم استشارة لزبائنه:

في البحث عن شكل ونوع القرض الأكثر مناسبة.

من أجل تكوين الملف الخاص.

أشكال قروض الاستغلال التي يعرضها البنك الوطني الجزائري تتمثل في :

1- قروض الصندوق:"المباشرة"

وهي عبارة عن ترخيص من طرف البنك لصالح الزبون لسحب مبلغ من المال ليعيده في أجال قصيرة إضافة إلى الفائدة (أجيو) ونجد فيه:

- **تسهيلات الصندوق:** موجهة لخزينة المؤسسة (الزبون) قصد جعلها مرنة وظيفية بتغطية العجز على مستوى الخزينة المتسبب فيه (دفوعات ،شراء مواد ،تسوية ضريبية ...)، وتسدد في فترة قصيرة الأجل عن طريق موارد المؤسسة المتوقعة.
- **السحب على المكشوف**: وذلك بجعل الزبون يسحب مبلغ من المال رغم عدم وجود رصيد في حسابه ،قصد تمويل احتياجات هيكل الخزينة (بوجود اختلال بسيط في الخزينة) يتسبب فيه الكثير من الأحيان بعض الظواهر (كنقص في رأس المال...).
- **القرض الموسمي:** قرض يوضع في متناول أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية حيث نشاطهم يخضع إلى بين مخرجاته و مدخلاته (صناعة المعلبات،الألعاب...).
- **تسبيق على الفاتورة :** قرض موجه لتسديد حقوق الإرادات أو الجماعات المحلية التي على المؤسسات التي تكن على تلك الحقوق في شكل فاتورة لموارد أو خدمات مقدمة .
- **قروض تحوي ضمانات حقيقية:** هي قروض تكون مقابل ضمانات حقيقية تتمثل في بعض الأصول ونجد في هذه القروض :

- تسبيقات على الأسهم :يعطي هذا القرض مقابل ضمانات تتمثل في رهن أسهم أو أوراق مالية
- تسبيق على السلع:في هذا القرض تحجز السلع و توضع كرهن لدى البنك إما:

- عن طريق تخزين السلع في محلات البنك أو لدى محلات أحرين.
- أو عن طريق تخزين السلع عند مخازن عامة مع تسليم الوصل warrant .
- تسبيق على الأسواق العمومية :يمنح خاصة لمؤسسات الأشغال العمومية التي تعطي للبنك ضمانات حقيقية تكون عن طريق الأسواق (المشاريع)برهنها لصالحه.

- **قروض مرافقة**: وهي قروض مرافقة للأعمال (الأشغال)المنجزة لكنها غير مسجلة (مثبتة) من طرف مسؤول العمل (الإدارة...)
- **قروض التمويل الأولى لعمليات التصدير:** هذا القرض موجه لتمويل فترة صناعة المنتوجات الموجهة للتصدير ،لتحمل الخزينة للتكاليف عن دورة التصنيع ريثما يتم دفع الحقوق من طرف الأجنبي.
- **قرض الخصم التجاري :** يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية لزبائنه بإعطائهم قيمة أقل من المبلغ الوارد على الورقة التجارية ، والفرق بين القيمتين يمثل عمولة البنك ،يتحصل عليه حين تاريخ استحقاق الورقة التجارية ، ومن الشروط التي يطلبها البنك قبل عملية الخصم هو أن تكون التوقعات واضحة ،مع نوعية جيدة للورقة التجارية.

2- قروض التوقيع :(قروض غير مباشرة)

وتسمى أيضا التزامات بالتوقيع ففي هذه القروض تستفيد المؤسسة من :

- تأجيل مخرجات رأسمال من الخزينة .
- المشاركة في مدخلات بسرعة

ويوجد فيها:

- **ضمانات تسمح بإجراء الدفع:**

- **الضمان :** ويكون بإمضاء البنك لورقة تجارية يلتزم بموجبها بدفع مبلغ تلك الورقة حالة إفلاس المدين ، ويستعمل بكثرة لدى الموردين.
- **الكفالة :** وتكون بشكل سند لأمر مكتتب من طرف الملتزم الرئيسي (المؤسسة الزبون) ومضمون من طرف البنك
- **قرض الرفع (تعهد بقرض الرفع SCE):** تدفع الحقوق و الرسوم الجمركية في ظرف 15 إلى 30 يوم من تاريخ رفع البضائع ولتستفيد المؤسسة من هذا التاريخ، البنك يمنحها هذا الضمان

- **القبول المؤقت :** ويكون بتقديم ضمان لفائدة الزبون الملتزم بإعادة تصدير بضائع أو أجهزة مستوردة مؤقتا ، وذلك بإمضاء البنك لكافلات تسلم لجمارك عند وصول البضائع أو الأجهزة.
- **التعهد :** يتعلق بتعهد البنك في حالة عدم اكتمال وثائق الزبون، التي يجب على الزبون إحضارها في أجل محدد
- **التعهد حالة النزعات:** يقدم لبنك تعهد (كفالة) لصالح الزبون،حالة قيام هذا الأخير بتجاوزات (أخطاء) مما يسبب في عقوبات مالية تدفع للإدارة ،يطلب تعهد البنك إلى غاية تسديدها من طرف الزبون .
- **كفالة مقدمة في إطار الأسواق العمومية:** يقدمه البنك كضمان لأخلاقية و كفاءة الزبون ،من أجل حسن التنفيذ حالة مناقصة والتي تطالب بها الإدارة كحق لضمان حسن تنفيذ المشروع.
- **كفالات تسمح برجوع رأس المال المسبق:** مجال يتعدى إطار الإدارة ويمتد للتعاملات بين المؤسسات التجاري المحلية والأجنبية ومحددة بكثرة في التجارة الدولية.

وذلك عندما (المصدر) المورد لسلع أو تجهيزات يطالب بتسبيق متزامن مع الطلبية (المستورد)المشتري عند موافقته يطلب من المصدر ضمان بنكي تحت شكل كفالة لإعادة دفع (إرجاع) التسبيق.

المطلب الثالث:سياسة منح القرض الاستغلالي

طبقا لمنشور 1976 المؤرخ في 1 أكتوبر 1995 المتعلق بسياسة منح القرض نجد:

1- معايير منح القرض:

1-1- معايير قانونية وتجارية : جميع المؤسسات مهما كان شكلها القانوني ،أبعادها وطبيعة نشاطها و المكونة قانونيا (شركة ذات مسؤوليات محدودة ، شركة تضامنية ،شركة ذات أسهم ، شركة بالتوصية ،المؤسسة الفردية) تستطيع أن تتحصل على قروض استغلال لدى البنك الوطني الجزائري.

2-1- معايير مالية :المعايير المالية تتمثل جوهريا على تثمين الهيكل المالي للمؤسسة ،وعلى طريقة تسييرها .

2-شروط تمويل القرض:

- تتحمل المؤسسة تكاليف الفوائد (أجيو) على المبالغ التي أخذتها كقروض وذلك بأخذ بعين الحساب لنظام حساب الفائدة في البنك .

- يتم تقديم قروض للمتحصلين على حسابات لدى البنك وهو حساب خاص بالمتعاملين التجاريين أي على المقترض أن تربطه علاقة مع البنك ، تخول لهم الحصول على قرض استثماري أو قرض إستغلالي .
- يفتح الحساب عن طريق الملف التالي :
- صورة طبق الأصل للسجل التجاري .
- الشكل القانوني للمؤسسة "عقد تأسيس المؤسسة ".
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية .
- دفع مبلغ.

3-ملف القرض: للحصول على قرض استغلالي ، المؤسسة مطالبة بتقديم ملف (ملف القرض) يتكون من الوثائق التالية:

- طلب خطي لقرض : يقدمه طالب القرض ويحدد فيه مبلغ القرض والغرض من القرض مدته ،الضمانات وغيرها من العناصر المكونة للقرض .

- السجل التجاري أو بطاقة الحرفي :وهذا يمثل ضمان للبنك على أن المستفيد له موارد دورية تمكنه من سداد القرض .

- عقد تأسيس المؤسسة : وهذا لمعرفة نوع المؤسسة والهدف من معرفة نوعها هو معرفة مدى مسؤولية كل شريك تجاه ديون الشركة.

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع :أي توضيح الوضعية الاقتصادية و التقنية للمؤسسة بالتفصيل .

- الوثائق المحاسبية:تتضمن ثلاثة ميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة متتالية، وجدول لحسابات النتائج التي تعتبر أدوات التحليل التي يستعملها البنك.

-كشف الأعمال المنجزة :ويطلب هذا الكشف عندما يكون الزبون قد بدأ في المشروع ويحتاج إلى أموال لإتمام البناء في أوقات محددة ويطلب خاصة من المقاولين .

- مخطط التمويل للاستغلال .

- شهادة التأهيل مستخرجة من الولاية

- الوثائق الضريبية (التأمينات للعمال غير الأجراء CACOBAT، CNAS، CASNOS)

4- معالجة وتسيير القرض الاستغلالي:

تمر عملية معالجة و تسيير القرض الاستغلالي على عدة مراحل وذلك على مستوى الوكالة .

4-1- سكرتارية القرض :تهتم هذه الأخيرة بفتح وتسيير الحسابات اللازمة قبل طلب القروض من الزبائن كما ذكر سابقا (شروط تمويل القرض).

4-2- مصلحة الزبائن : وتقوم بالمهام التالية:

- استقبال الزبائن المهتمين بالقروض وتقديم المعلومات الضرورية حول الشروط اللازمة لمنح القرض .
- استقطاب زبائن جدد، ومساعدتهم على اختيار القروض المناسبة حسب احتياجاتهم .
- استقبال ملفات طلب القروض من الزبائن ،فحصه ومراقبته (المراقبة الأولية).
- توجيه الملفات المقبولة إلى مصلحة دراسة القروض .

4-3- مصلحة دراسة القروض : وهي من أهم المصالح الموجودة على مستوى الوكالة ، تقوم بمعالجة طلبات القروض بهدف تحليل المخاطر طبقا لقواعد والإجراءات المعرفة من طرف البنك ،هذه الدراسة يجب أن تكون في إطار:

- السياسة العامة لقرض .
- تنظيمات الحذر للبنك الجزائري.
- سلطات القرار فيما يخص منح القروض .

المبحث الثاني : تطبيق طريقة القرض التنقيطي على بنك الوطني الجزائري

يتطلب تطبيق طريقة القرض التنقيطي بناء قاعدة المعطيات لعينة من المؤسسات محل الدراسة، ويتم ذلك من خلال تجميع بيانات حول القرض التي سبق أن تحصلت عليها من البنك الوطني الجزائري و تحددت بالفعل نتائجها سواء باسترجاع قيمة القرض أو عدمه.

و حتى نتمكن من فهم نتائج الطريقة فانه ينبغي تحليل معطيات العينة مسبقا و ذلك بتصنيف عناصرها وفق معايير مختلفة.

المطلب الأول: تجميع المعلومات و إعداد العينات

للبدء في إعداد النموذج لا بد من توفر المعلومات أو المعطيات التي تعتبر الأساس في الحسابات التي تعمل للحصول على الدالة الاستقصائية و من ثم نقطة (score) .

1- **تجميع المعلومات:** توجد عدة مصادر يمكننا استغلالها للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسات، فعند تقديم المؤسسة لطلب قرض لدى البنك، يطلب البنك منها أن تكون مصحوبة بملف يتضمن عدة وثائق تحتوي على معلومات عن حالتها المالية، و أهم الوثائق التي يجب توفرها في ملف طلب القرض:

- الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة من النشاط.
- جدول حسابات النتائج TCR.
- مخطط الخزينة.

هذه المعلومات المتحصل عليها تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، و ما نأخذه من هذه الوثائق الميزانية و جدول حسابات النتائج التي نستعين بها في حساب النسب المختلفة التي تمثل المعطيات الأساسية في إعداد النموذج.

2- اختيار العينة

من أجل بناء نموذجنا، استهدفنا المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يقع مقرها في البنك الوطني الجزائري (BNA). خلال عام 2015. حيث تتكون من 74 مؤسسة و تشمل العينة المستهدفة على:

- مؤسسة من الفئة الأولى (المؤسسات السليمة)
- مؤسسة من الفئة الثانية (المؤسسات العاجزة)

3- دراسة طبيعة المتغيرات

اعتمدنا في دراستنا على نوعين من المتغيرات: المتغيرات المحاسبية و المتغيرات فوق المحاسبية.

1-3 المتغيرات المحاسبية (variables extracomptables)

هي متغيرات قياسية تمثل العلاقة بين متغيرين تربطهما دلالة مشتركة مستخرجين من البيانات المحاسبية للقوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، و تتلخص هذه المتغيرات في الجدول التالي:

جدول رقم (03-01): المتغيرات المحاسبية

	النسب
نسبة الهيكلة المالية	S1=مجموع الديون /الأموال الخاصة
	S2=الأموال الدائمة/التثبيتات
	S3 =ديون طويلة الأجل / قدرة التمويل الذاتي(CAF)
	S4=مجموع الديون/مجموع الميزانية
	S5=التثبيتات /مجموع الميزانية
	S6=أصول الجارية/ مجموع الميزانية
	S7=الأموال الدائمة/مجموع الميزانية
	S8 =ديون طويلة الأجل/مجموع الميزانية

	S9=ديون قصيرة الأجل /مجموع الميزانية
	S10=رأس المال/مجموع الميزانية
	S11=رأس المال/ديون طويلة الأجل
	S12=رأس المال الدائم/ ديون طويلة الأجل
	S13=مجموع الأصول/مجموع الديون
	S14=رأس المال/التثبيتات
	S15= ديون طويلة الأجل/التثبيتات
نسب السيولة	L1=أصول جارية/ديون قصيرة الأجل
	L2=الموجودات/ديون قصيرة الأجل
نسب المردودية	R1=النتيجة الصافي/رقم الأعمال
	R2=القيمة المضافة /رقم الأعمال
	R3= قدرة التمويل الذاتي/ رقم الأعمال(HT)
نسب النشاط والتسيير	A1=رقم الأعمال/مجموع الميزانية
	A2=القيمة المضافة/مجموع الميزانية
	A3=مصاريف مالية/النتيجة الصافية
	A4= مصاريف مالية/ فائض الاستغلال الخام(EBE)

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءًا على وثائق البنك

2-3 المتغيرات لفوق المحاسبية(variable extracomptable)

هي متغيرات ذات طبيعة كيفية تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض. قمنا بتصنيفها في الجدول التالي:

جدول رقم(03-02): المتغيرات فوق المحاسبية

	تعيين المتغير
الشكل القانوني للمؤسسة (Statut)	1- SARL ش ذ م م . 2- SNC شركة تضامن 3- EURL ش ذ ش و 4 - SPA ش ذ أ
قطاع النشاط (Secteur)	1- صناعة 2- تجارة 3- خدمات
طبيعة الطلب (Nature de demande)	1- إذا كان الزبون الجديد بالنسبة للبنك 2- إذا كان الزبون قديمًا بالنسبة للبنك
عمر المؤسسة (Age de l'entreprise)	1- من سنة إلى10سنوات 2-من10سنوات إلى20 سنة 3-من20 سنة إلى30 سنة 4-أكثر من 30 سنة
نوع القرض (Type de crédit)	قروض الاستغلال
وضعية أو حالة المؤسسة (Etat)	0 = مؤسسة عاجزة 1 = مؤسسة سليمة

المصدر: من إعداد الطالبين بناءًا على وثائق البنك

4-**أخذ العينات:** من أجل الإنشاء و الإثبات قمنا بتقسيم العينة الرئيسية إلى نموذجين ، سيتم استخدام أولهما لإنشاء النموذج والثانية لقياس أدائه.

4-1 عينة الإنشاء وعينة الإثبات:توزع العينات على النحو التالي:

4-1-1 عينة الإنشاء: تشكل (80٪) 59مؤسسة تم اختيارها عشوائياً من (74) مؤسسة موزعة على النحو التالي:

- 33 مؤسسة سليمة، بنسبة 56٪
- 26 مؤسسة عاجزة، بنسبة 44٪.

4-1-2 عينة الإثبات: تشمل هذه العينة (20٪) من العينة الأولية أي من (15) مؤسسة موزعة على النحو التالي:

- 11 مؤسسة سليمة، تمثل نسبة 73 ٪
- 4 مؤسسات عاجزة، تمثل نسبة27٪

والجدول التالي يوضح توزيع عناصر العينة بين عينتين الإنشاء و الإثبات:

جدول رقم (03-03): توزيع عناصر العينة بين عينة الإنشاء و عينة الإثبات

العينة	0 عاجزة	1 سليمة	المجموع
الإنشاء	26 44%	33 56%	59 80%
الإثبات	4 27%	11 73%	15 20%
المجموع	30 41%	44 59%	74 100%

المصدر : تم إعداد هذا الجدول بناءا على المعطيات المتحصل عليها من البنك الوطني الجزائري

الشكل رقم(03-01): تقيم المؤسسات وفق معيار المخاطر

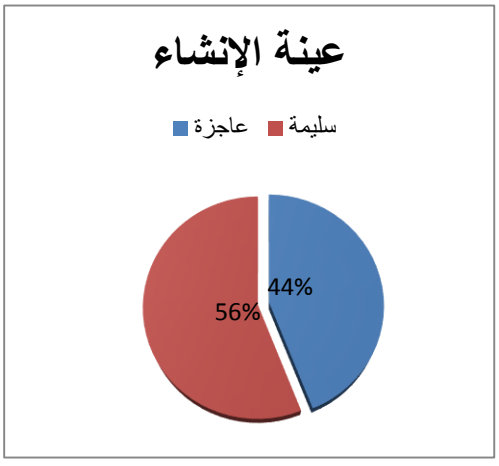

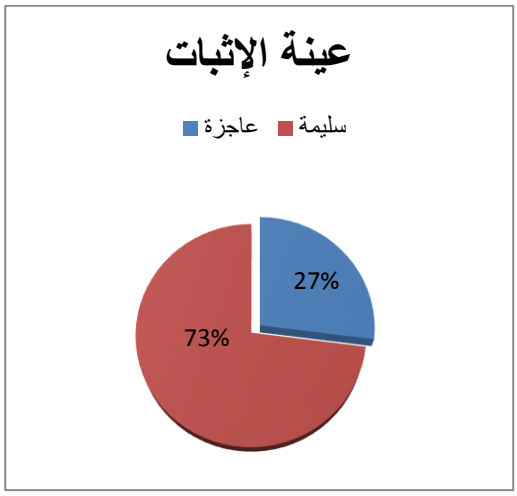

من الجدول أعلاه وتمثيله البياني ، نجد أن عينات الإنشاء و الإثبات تمثل 80٪ و 20٪ على التوالي من العينة الإجمالية

المطلب الثاني : التحليل الوصفي للمتغيرات

نقوم بتحليل المتغيرات الكيفية و الكمية للمجموعة المؤسسات

1- تحليل المخاطرة على أساس المتغيرات الكيفية (فوق المحاسبية) على أساس قاعدة المعطيات التي تم إنشاؤها سابقا، يمكن تحليل مخاطرة القرض وفق مجموعة من المتغيرات الكيفية، و هو ما يسمح بإعطاء صورة واضحة حول هيكلة العينة قبل استعمالها في تطبيق الطريقة.

1- 1- تحليل المخاطرة على أساس عمر المؤسسة

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات على أساس عمر المؤسسة و ذلك في شكل فئات كما يلي :

الجدول رقم (03-04) : توزيع المؤسسات حسب العمر

العينة	1– 10	10– 20	20 – 30	أكثر من 30	المجموع
سليمة	3 100%	17 44.74%	7 58.33%	6 100%	33 55.93%
عاجزة	0 0%	21 55.26%	5 41.67%	0 0%	26 44.07%
المجموع	3 5.08%	38 64.41%	12 20.34%	6 10.17%	59 100%

المصدر:تم إعداد هذا الجدول بناءا على المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري

التعليق :

نسبة كبيرة من القروض البنكية تم توجيهها إلى المؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين [10 -20[والتي تبلغ 64.41% ثم تليها المؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين [10 -20[فإنها تحصل على20.34% من القروض الممنوحة على عكس المؤسسات التي لا تتجاوز 10 سنوات فإنها لم تحصل سوى على5.08% من القروض الممنوحة .

عند دراستنا للملفات ومن الجدول أعلاه لاحظنا أنه كلما كانت المؤسسة فتية كلما كان خطر عدم التسديد في هذه المؤسسة كبير.

إختبار كاي تربيع(KHI-deux)

وللتأكد قمنا باختبار كاي تربيع (KHI-2) الذي يسمح بدراسة الاستقلالية بين المخاطرة وعمر المؤسسة وذلك بعد وضع الفرضيات التالية :

H_0: المخاطرة وعمر المؤسسة مستقلان .

H_1: المخاطرة و عمر المؤسسة غير مستقلان .

هامش الخطأ α=5%.

الجدول رقم(03-05): اختبار khi-deux لقطاع النشاط الاقتصادي

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	9,051[a]	3	,029
Rapport de vraisemblance	12,401	3	,006
Association linéaire par linéaire	2,290	1	,130
N d'observations valides	59		

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 22

نلاحظ أن 0.029 =sign< 5 ٪.

لذلك نحن نرفضH0 ونقبل H1 أي هناك إحتمال وجود علاقة بين المخاطرة و عمر المؤسسة

2-1- تحليل المخاطرة على أساس قطاع النشاط : الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات على أساس قطاع النشاط الاقتصادي

جدول رقم(03-06): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

العينة	صناعة	تجارة	خدمات	المجموع
سليمة	16 80%	7 54%	10 38%	33 80%
عاجزة	4 20%	6 46%	16 61%	26 20%
المجموع	20 34%	13 22%	26 44%	59 100%

المصدر:تم إعداد هذا الجدول بناءا على المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري

تعليق على الجدول:

بالنسبة للمؤسسات السليمة ، يسجل قطاع الصناعة أعلى نسبة مئوية من 80%، ويمتلك قطاع التجارة نسبة 54% ، وفي النهاية يبلغ قطاع الخدمات 38% ،

بالنسبة للمؤسسات العاجزة تذهب النسبة الأكبر إلى قطاع تجارة والخدمات (46%، 61%)وبالتالي يأتي قطاع الصناعة بنسبة 20%

إختبار كاي تربيع(KHI-deux)

لإجراء دراسة حول الاستقلالية بين المخاطرة وقطاع النشاط ، يتم اختبار الفرضيات الآتية:

H_0: المخاطرة وقطاع النشاط مستقلان

H_1: المخاطرة وقطاع النشاط غير مستقلان

هامش الخطأ 5 =α٪.

الجدول رقم(03-07): اختبار khi-deux لقطاع النشاط الاقتصادي

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	7,943[a]	2	,019
Rapport de vraisemblance	8,351	2	,015
Association linéaire par linéaire	7,691	1	,006
N d'observations valides	59		

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 22

نلاحظ أن 0.019 =sign<5٪.

لذلك نرفض H_0 ونقبل H_1 أي هناك وجود علاقة بين المخاطرة وقطاع النشاط.

1-3-تحليل المخاطرة على أساس الشكل القانوني للمؤسسة

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات على أساس الشكل القانون

الجدول رقم(03-08) : توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني

العينة	SARL	EURL	SPA	SNC	المجموع
سليمة	19 54.29%	9 75%	1 20%	4 57.14%	33 55.93%
عاجزة	16 45.71%	3 25%	4 80%	3 42.86%	26 44.07%
المجموع	35 59.32%	12 20.34%	5 8.47%	7 11.86%	59 100%

المصدر :تم إعداد هذا الجدول من المعطيات المتحصل عليها من البنك الوطني الجزائري

تعليق على جدول:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن SARLوEURL استفادوا من نسبة كبيرة من القروض الممنوحة بنسبة 54.29% و20.34 % على التوالي ، يليها SNC و SPA بنسبة 11.86%و8.47%.

إختبار كاي تربيع(KHI-deux):

بعد دراسة الاستقلالية بين المخاطرة والشكل القانوني المتغير ، نقوم باختبار كاي تربيع الذي يعتمد على فرضيتين هما:

H_0: المخاطرة والشكل القانوني مستقلان

H_1: المخاطرة والشكل القانوني غير مستقلان

هامش الخطأ α=5%

الجدولرقم(03-09):اختبار Khi-deux للشكل القانوني للمؤسسة

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	4,432[a]	3	,218
N d'observations valides	59		

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 22

نلاحظ أن0,412 =sign > 5 ٪

لذلك نحن نرفض H1 ونقبل H0 إذن المخاطرة والشكل القانوني للمؤسسة مستقلان.

4-1 طبيعة الطلب: هذا التوزيع يسمح لنا بمعرفة تأثير طبيعة طلب الشركة على حدوث المخاطرة.

الجدول رقم: (03-10) تصنيف المؤسسات حسب طبيعة

العينة	أولية	تجديد	المجموع
سليمة	29 82.86%	4 16.67%	33 55.93%
العاجزة	6 17.14%	20 83.33%	26 44.07%
المجموع	35 59.32%	24 40.68%	59 100%

المصد

ر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري

تعليق على الجدول :

سجلت القروض الأولية أعلى نسبة ب59.32% من إجمالي القروض الممنوحة ، مع82.86 % سليمة و17.14 % عاجزة، والطلب على التجديد بنسبة 40.68% مع 16.67 % سليمة و 83.33% عاجزة.

اختبار khi-deux

لإجراء دراسة حول الاستقلالية بين المخاطرة وطبيعة طلب القرض، يتم اختبار الفرضيات الأتية:

H0: المخاطرة وطبيعة طلب القرض مستقلان

H1: المخاطرة وطبيعة طلب القرض غير مستقلين

الجدول رقم (03-11) اختبار khi-deux حسب طبيعة الطلب

	Valeur	Ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	25,307[a]	1	,000
N d'observations valides	59		

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 22

نلاحظ أن 0.000 =sign<5٪

لذلك نحن نرفض H_0 ونقبل H_1 حيث المخاطرة وطبيعة طلب القرض غير مستقلين

2-التحليل الإحصائي للمتغيرات المحاسبية:

من أجل القيام بهذا التحليل قمنا بحساب المتوسط والإنحراف المعياري لكل المتغيرات المحاسبية باستعمال برنامج الإحصائي spss.

2-1- تحليل التمييزي: الآن ولدينا فكرة عن المتغيرات الكيفية وعلاقتها بالمخاطرة ، نريد إعداد دالة تسمح باستغلال المتغيرات الكمية التي تعتبر الأكثر قوة في النتائج التي تسمح بدورها بالتمييز الأفضل بين المتغيرات للمجموعتين من المؤسسات وفصل بين المجموعتين

لدراستنا، المتغيرات المتميزة هي:

2-1-1- المتغيرات الكمية:

لذلك يمكن تقديم قاعدة البيانات على النحو التالي:

جدول رقم **(03-12)**: **مصفوفة البيانات**

R / E	R1 R2 R3 .....Ri
E1 E2 E3 . . . En	

المصدر : من إعداد الطالبتان

لمعرفة مدى تقارب المجموعتين (سليمة وعاجزة)،استعملنا اختبارين اختبارتساوي المتوسطات و اختبار تساوي التباينات

يتم إجراء تحليل العلاقة بين المتغيرات الكمية وعدم القدرة على السداد باستخدام اختبار student ، يتم تعريف إحصائية student :

$$T=\frac{x1-x2}{\left(\frac{1}{n1}+\frac{1}{n2}\right)\sqrt{(n1S_1^2+n2S_2^2}} \longrightarrow T(n1+n2-2)$$

المعادلة رقم 2: إحصائية student

X1: متوسط المتغير لمؤسسات السليمة.

X2: متوسط المتغير بالنسبة للمؤسسات العاجزة.

S²: التباين التجريبي للعينة:

$$S^2=\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{n}(xi-x)^2$$

المعادلة 3: التباين التجريبي

لتكن كل المتغيرات تتبع توزيع الطبيعي مثل:

$$R_i \rightarrow N(\mu_1,\sigma_1) \quad si \quad R_i \in G_2$$

$$R_i \rightarrow N(\mu_0,\sigma_0) \quad si \quad R_i \in G_1$$

تمثل: G_1 يمثل مجموعة من المؤسسات السليمة. G_2 مجموعة من المؤسسات العاجزة.

يتم تطبيق الاختبار على الـ 24 متغيرالتي تم تقديمها في التحليل ، وقاعدة القرار كما يلي:

من أجل معرفة مدى التقارب و التباعد بين القسمين استعملنا اختبار هو:

اختبار المتوسطات:تم الإشارة إليه في الملحق رقم(03-01)

H0 :$u_0 = u_1$المتغير لا يحدد حالة المؤسسة إذا كانت سليمة أوعاجزة.

H1 :$u_0 \neq u_1$ المتغير يفرق بين المؤسسة العاجزة و السليمة.

ووفقًا للجدول أعلاه ، نختبر الفرضيات على النحو التالي:

إذا كان sign>α نقبل H0 ونرفض H1

إذا كان sign <α نرفض H0 وقبول H1

حيث α= 5 % هامش الخطأ وsign هو اختصار لكلمة signification

وفقًا لهذه الاختبارات، لاحظنا أن النسب S5، S6،S8، S9 ، S14، R1، A1، A4 ، تحقق صحة الفرضية H_0

المتغيرات التي تحقق H_1 هي:S4,S7,S10,S11,S12, S13, R2,R3,L1,L2,A1,A2,A3,

S1,S2,S3

اختبار تساوي التباينات:تم الإشارة غليه في الملحق رقم(03-01)

$H_0 : \sigma_0^2 = \sigma_1^2$

$H_1 : \sigma_0^2 \neq \sigma_1^2$

قاعدة القرار تكون كما يلي:

إذا كان sign > α نقبل H_0 ونرفض H_1.

إذا كان sign < α نرفض H_0 و نقبل H_1.

بعد هذه الاختبارات توصلنا إلى وجود متغيرات تحقق الشرط :

المتغيرات التي تحقق H_0 هي S2,S3,S4,S8,S14,S15,L1,R1,R3,A1,A2,A3,A4

المتغيرات التي تحقق H_1 هي:,S1,S5,S6,S7, S9,S10,S11,S12,S13, R2

خلاصة الاختبارين:

من خلال هذه النتائج نستنتج أن المجموعتين G1 و G2 متقاربين جدا لأن أغلب المتغيرات تجمع بينهم المعدلات و التباينات ،مما يستوجب تطبيق طريقة القرض التنقيطي .

المطلب الثالث:تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط:

يتطلب تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط ، استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على ملاءة المؤسسة من القائمة المتغيرات المدروسة ، مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية ، وذلك للحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة.

سيتم معالجة هذه المعلومات وفق تقنية التحليل التميزي والانحدار اللوجستيكي. وهذا يتم من خلال الخطوات التالية :

1 - تقسيم العينة:

يتطلب بناء النموذج الإحصائي لطريقة التنقيط أن يتم تجزئة العينة المسحوبة إلى عينتين جزئيتين هما:

- عينة الإنشاء : وهي العينة التي يتم على أساس معطياتها استخلاص نماذج مختلفة لطريقة التنقيط.
- عينة الإثبات: وهي العينة التي تفيد في التأكد من الفعالية النماذج المستخرجة من عينة الإنشاء ، وذلك بحساب نسبة التصنيف الصحيح المتعلق بها.

2- تنظيم قاعدة البيانات:

بعد الحصول على المعطيات اللازمة في صورتها الأولية و الملخصة في الملحق رقم (03-02) تأتي مرحلة تنظيم المعطيات لجعلها في شكل يسمح بالدراسة، ويتم ذلك بالاستعانة ب EXCEL لحساب قائمة النسب المالية الواجب دراستها مع تحويل متغيرات كيفية إلى طبيعة رقمية، وبهذه الطريقة يتم حوصلة جميع المعطيات في شكل مصفوفة.

ومن أجل انتقاء المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة، يتم الاستعانة أيضا ببرنامج spss إصدار 22 وهو ما يسمح بتشكيل دالة التنقيط.

3- التحليل التمييزي:

تقنية التحليل التميزي تعتمد على المراحل التالية :

3-1- انحدار خطوة بخطوة pas a pas: طريقة خطوة بخطوة تتمثل في اختبار متغيرات النموذج واحدة بواحدة وذلك عن طريق اختبار Student، و تستمر هذه العملية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج نهائيا، و التي بإمكانها أن تعبر عن الوضعية المؤسسة مستقبلا.

لتقوم بعد ذلك بإقصاء كل المتغيرات المستقلة عنه، ويتم ذلك عن طريق اختبار Lambda de wilks، وتستمر هذه العملية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج نهائيا، والتي بإمكانها أن تعبر عن وضعية الزبون مستقبلا.

في إطار دراسة كل مؤسسة، سيتم إدخال المؤسسات و ذلك باختلاف المتغيرات الكمية المعتمد عليها.

نلاحظ أن البرنامج الإحصائي SPSS قام باختيار 03 متغيرات، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13):مراحل إختيار المتغيرات المميزة (إختبار lamda de wilks)

Variables introduites/éliminées[a,b,c,d]

Pas	Introduites	Lambda de Wilks							
		Statistiques	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistiques	ddl1	ddl2	Sig.
1	A1	,787	1	1	57,000	15,451	1	57,000	,000
2	S5	,700	2	1	57,000	12,021	2	56,000	,000
3	S6	,592	3	1	57,000	12,615	3	55,000	,000

المصدر:من مخرجات برنامج SPSS إصدار 22

3-1-1- الدالة التمييزية النموذجية: أحسن دالة تمييزية تأخذ أكبر قيمة ذاتية و تمثل المجموعة الأولى بقيمة 0.638.

الإرتباط القانوني بين الدالة التمييزية والمجموعتين يقدر ب 0.688 ، وهذا المؤشر يمثل ارتباطا قويا. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14) : القيمة الذاتية والارتباط القانوني

Valeurs propres

Fonction	Valeur proper	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	,638[a]	100,0	100,0	,688

المصدر :من مخرجات برنامج SPSS22 إصدار

الجدول رقم (03-15) :إختبار Lambda de wilks لفعالية النموذج

Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Sig.
1	,592	29,060	3	,000

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS إصدار 22

بما أن lambda de wilks صغيرة وذات معنوية جيدة نستطيع القول أن النموذج فعال وجيد للتميز بين المجموعتين.

3-1-2-**المساهمة النسبية للمتغيرات**: يبين الجدول التالي الشعاع السلمي للمتغيرات التمييزية ومدى مساهمتها في التميز بين المجموعتين ،والمتغيرات التي تساهم أكثر هي S6 وA1

الجدول رقم(03-16):معاملات المتغيرات المميز

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées

	Fonction
	1
S5	−,886
S6	,764
A1	,503

المصدر:من مخرجات برنامج SPSS إصدار 22

3-1-3- تكوين معادلة التنقيط Z_1 : بعد أن تعرفنا على المتغيرات الأكثر تمييزا ،قام البرنامج الإحصائي SPSS بإرفاق معامل لكل متغيرة مميزة،وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03-17):معاملات معادلة التنقيط

Coefficients de la fonction discriminante canonique

	Fonction
	1
S5	−,992
S6	1,697
A1	,921
(Constante)	−1,023

إصدار22SPSSالمصدر:من مخرجات برنامج

من خلال هذا الجدول نستطيع تكوين دالة التنقيط التالية:

$$Z_1 = -0.992 * S5 + 1.697 * S6 + 0.921 * A1 - 1.023$$

جدول رقم(03-18): التنقيط المتوسط للمؤسستين (سليمة،عاجزة)

Fonction 1	
	التنقيط المتوسط
1(المؤسسة السليمة)	μ1=0.064
2 (المؤسسة العاجزة)	μ2=−0.474

المصدر: من إعداد الطالبتين

إذا كان $Z_1 \geq 0.064$ فإن المؤسسة سليمة.

إذا كانت $Z_1 > -0.474$ فإن المؤسسة عاجزة.

وإذا كانت $-0.474 \leq Z_1 < 0.064$ حالة عدم التأكد.

وعلى هذا الأساس نقوم بحساب نقطة الفصل Z_1^* بين المؤسسات السليمة و العاجزة مثل:

3-1-4- تحديد النقطة الحرجة: بعد حساب نقطة كل مؤسسة Z من عينة الإنشاء، يمكن حساب النقطة الحرجة Z_1^* التي تسمح بالتمييز بين المؤسسات العاجزة و المؤسسات السليمة، حيث يمكن حسابها كما يلي:

$$Z^*_1 = (n_1 Z_{11} + n_2 Z_{12}) / (n1 + n2)$$

Z_{11}: متوسط التميز للمؤسسات السليمة

Z_{12} : متوسط التميز للمؤسسات العاجزة.

n_1 ، n_2 عدد المؤسسات السليمة والعاجزة على الترتيب.

بتطبيق هذه العلاقة نجد: $Z_1^* = -0.173$

قاعدة القرار:

إذا كانت $Z_1 \leq -0.173$ المؤسسة سليمة

إذا كانت $Z_1 > -0.173$ المؤسسة عاجزة.

3-1-5- نتائج معادلة التنقيط Z_1: إن نتائج دالة التنقيط تقدر بالنسبة لمعدل التصنيف الصحيح الإجمالي، أي عدد الأفراد المصففة تصنيفا صحيحا إنطلاقا من نقطتين سواء المؤسسات السليمة أو العاجزة.

3-1-5-1- **نتائج معادلة التنقيط على عينة الإنشاء:** بعدما طبقنا المعادلة على المؤسسات، عينة الإنشاء باستعمال البرامج الإحصائية SPSS تحصلنا على النتائج الموضحة ي الجدول:

الجدول (03-19): نتائج تصنيف معادلة التنقيط Z_1 لعينة الإنشاء.

Résultats du classement[a,c]

			Appartenance au groupe prévu		
		Claase	0	1	Total
Original	Effectif	0	22	4	26
		1	8	25	33
	%	0	84,6	15,4	100,0
		1	24,2	75,8	100,0

المصدر : من

مخرجات برنامج SPSS إصدار 22

عينة الإنشاء متكونة من 59 مؤسسة، منها 33 مؤسسة ينتمون إلى المجموعة الأولى(G1)، و 26 مؤسسة ينتمون إلى المجموعة الثانية(G2). ولكن حسب التصنيف حسب الدالة Z فإنه من أصل 33 مؤسسة تنتمي إلى (G1) النموذج إنتقى:

- 25 مؤسسة سليمة صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 75.8 %
- 8 مؤسسات سليمة صنفت تصنيفا خاطئا بنسبة 24.2 %

ومن أصل 26 مؤسسة تنتمي إلى (G2) النموذج إنتقى:

- 22 مؤسسة عاجزة صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 84.6%
- 4 مؤسسات عاجزة صنفت تصنيفا خاطئا بنسبة 15.4 %

ومنه **نسبة التصنيف الصحيح الإجمالي لعينة الإنشاء** هي (25+22)/59 =79.66 % ، ونسبة الخطأ الإجمالي للتصنيف (8+4)/59= 20.34 %

3-1-5-2- نتائج معادلة التنقيط على عينة الإثبات:

قمنا بتطبيق المعادلة التنقيطية على عينة الإثبات و تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-20): نتائج تصنيف معادلة التنقيط لعينة الإثبات

العينة	مؤسسة سليمة	مؤسسة عاجزة	المجموع
مؤسسة سليمة	**11** **%100**	**0** **% 0**	**11** **% 100**
مؤسسة عاجزة	**3** **%75**	**1** **%25**	**4** **%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين

عينة الإثبات متكونة من 15 مؤسسة منها: 11 مؤسسة تنتمي إلى المجموعة الأولى أي المؤسسات السليمة و 4 مؤسسات تنتمي إلى المجموعة الثانية، لكن حسب التصنيف فإن من أصل 11 مؤسسة تنتمي إلى المجموعة 2 ، النموذج انتقى :

- 11مؤسسة سليمة صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 100%
- ولا مؤسسة سليمة صنفت تصنيفا خاطئا بنسبة 0%

ومن أصل 4 مؤسسات تنتمي إلى (G2) النموذج إنتقى:

- مؤسسة واحدة عاجزة صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 25%
- 3 مؤسسات عاجزة صنفت تصنيفا خاطئا بنسبة 75 %
- ومنه **نسبة التصنيف الصحيح الإجمالي لعينة الإثبات** هي (11+1)/15 = 80%، ونسبة الخطأ الإجمالي للتصنيف (3+0)/15 = 20%

3-1-6-3- مقارنة النتائج المتحصل عليها من العينتين (عينة الإنشاء و عينة الإثبات):

يمكن تلخيص نتائج التصنيف المتحصل عليها من العينتين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-21): مقارنة بين نتائج العينتين الإنشاء و الإثبات

العينة	حجم العينة	نسبة التصنيف الصحيح	نسبة التصنيف الخاطئ	المجموع
عينة الإنشاء	**59**	**% 79.67**	**% 20.33**	**%100**
عينة الإثبات	**14**	**% 80**	**% 20**	**%100**
المجموع	**74**	**%79.73**	**%20.27**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن الفرق بين نسبة التصنيف الصحيح لعينة الإنشاء و نسبة التصنيف لعينة الإثبات هو(80-79.67)=0.3 %وهي نسبة صغيرة مما يدل على مصداقية النموذج، كذلك الفرق بين نسبة التصنيف الخاطئ للعينتين (20.33- 20) = 0.3% .

وهو أيضا فارق بسيط، كما أن نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية هي 79.73% وهذا ما يجعل النموذج التنقيطي أكثر مصداقية وقريب من الواقع وعليه يمكن القول أنه نموذج مقبول إلى حد كبير.

4-الإنحدار اللوجستيكي:

بعد تطبيق تقنية الإنحدار اللوجستيكي التي تعتمد على استعمال المتغيرات الكمية والكيفية، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS اصدار 22 قام بانتقاء 3 متغيرات والتي تظهر في المراحل التالية:

الجدول رقم (03-22): مرحلة إختيار النموذج

Historique des itérations[a,b,c]

Itération	Log de vraisemblance -2	Coefficients			
		Constante	natureDemand	S8	A1
Pas 3 1	38,101	4,265	-2,672	-1,808	,473

المصدر من مخرجات برنامج SPSS إصدار 22

-1 **-4**

أختبار المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن D=42,858 وهي أكبر من khi-2 بدرجة 3 أي أنها ذات معنوية جيدة، نستطيع القول أن النموذج فعال وجيد، أي نرفض الفرضية H_0: b_1= ….=b_n=0 ، كما ه موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-23): اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

Tests composites des coefficients du modèle

		Khi-deux	Ddl	Sig.
Pas 3	Pas	1,537	1	,215
	Bloc	42,858	3	,000
	Modèle	42,858	3	,000

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

2-4- اختبار wald : من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن كل المتغيرات المختارة ذات معنوية أي أننا نرفض الفرضية $H_0: b_j=0$ لكل المتغيرات.

الجدول رقم (03-24): أختبار wald

Variables de l'équation[a]

		B	E.S	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)	Intervalle de confiance 95% pour EXP(B)	
								Inférieur	Supérieur
Pas 3[b]	NatureDemand	-2,672	,733	13,278	1	,000	,069	,016	,291
	S8	-1,808	,918	3,879	1	,049	,164	,027	,991
	A1	,473	,727	,424	1	,515	1,605	,386	6,674
	Constante	4,265	1,465	8,480	1	,004	71,184		

المصدر: من مخرجات البرنامج SPSS

4-3- معامل التحديد المعمم: من خلال الجدول التالي نلاحظ أن R^2 ل Nagelkerke يساوي 0.692 وهو يقترب الى الواحد ، إذا يمكننا القول أن النموذج جيد، حيث أن للمغيرات قدرة تفسيرية 69,2 % للخطر.

الجدول رقم(03-25): اختبار معامل التحديد المعمم

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance −2	R−deux de Cox et Snell	R−deux de Nagelkerke
3	38,101[a]	,516	,692

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

4-4- تكوين معادلة التنقيط Z_2 :

من خلال الجدول رقم (03-24)تصبح لدينا دالة على النحو التالي :

$$Z_2 = 1.473 * A_1 - 1.808 * S_8 - 2.672 * \text{nature de demande} + 4,265$$

وبحساب قيمة Z_2 لكل مؤسسة نتحصل على:

-إذا كانت $Z_2 < -0.340$ مؤسسة عاجزة

-إذا كانت $Z_2 \geq 1.145$ مؤسسة سليمة

-أما إذا كانت $-0.340 < Z_2 \leq 1.145$ حالة عدم التأكد

و على هذا الأساس نقوم بحساب نقطة الفصل Z_3^* بين المؤسسات العاجزة و السليمة

حيث:

$$Z_2^* = \frac{n_1\overline{Z}_{21} + n_2\overline{Z}_{22}}{n_1 + n_2}$$

$\overline{Z}_{21}$: متوسط التميز للمؤسسات السليمة .

$\overline{Z}_{22}$: متوسط التميز للمؤسسات العاجزة .

n_1, n_2 : عدد المؤسسات السليمة و العاجزة على الترتيب.

و بتطبيق هذه العلاقة نجد :Z_2^*=0.490

- إذا كانت $Z_2 \geq 0.490$ مؤسسة عاجزة.
- إذا كانت $Z_2 \leq 0.490$ مؤسسة سليمة.

4-5- نتائج معادلة التنقيط Z_2 على عينة الإنشاء :

بعدما طبقنا المعادلة على مؤسسات عينة الإنشاء باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-26): نتائج التصنيف حسب معادلة التنقيط Z_2 على عينة الإنشاء

Table de classification[a]

			Prévisions		
			Claase		Pourcentage
	Observé		0	1	correct
Pas 3	Claase	0	23	3	88,5
		1	5	28	84,8
	Pourcentage global				86,4

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS إصدار 22

عينة الإنشاء متكونة من 59 مؤسسة، منها 33 مؤسسة تنتمي إلى G1 (مجموعة المؤسسات السليمة)، و26 مؤسسة تنتمي إلى G2 (مجموعة المؤسسات العاجزة)، ولكن بعد التصنيف حسب الدالة Z_2 فإنه من أصل 33 مؤسسة تنتمي إلى G1 النموذج إنتقى:

- 28 مؤسسة سليمة صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 84.8 %
- 5 مؤسسات سليمة صنفت تصنيفا خاطئا بنسبة 15.2 %

ومن أصل 26 مؤسسة تنتمي إلى g2 النموذج إنتقى:

- 23 مؤسسة عاجزة صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 88.5 %
- 3 مؤسسة عاجزة صنفت تصنيفا خاطئا بنسبة 11.5 %

ومنه نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية لعينة الإنشاء هي 86.4% ، و نسبة الخطأ الإجمالي لتصنيف هي 13.6 % .

4-6- نتائج معادلة التنقيط على عينة التحقق(الإثبات):

قمنا بتطبيق المعادلة التنقيطية على عينة التحقق فتحصلنا على النتائج التالية :

الجدول (03-27): نتائج تصنيف معادلة التنقيط Z_2 لعينة الإثبات

العينة	مؤسسة سليمة	مؤسسة عاجزة	المجموع
مؤسسة سليمة	**10** **%90.9**	**1** **%9.1**	**11** **% 100**
مؤسسة عاجزة	**1** **% 25**	**3** **% 75**	**4** **%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين

عينة الإثبات متكونة من 15 مؤسسة منها 11 مؤسسة تنتمي إلى المجموعة الأولى أي المؤسسات السليمة و 4 مؤسسات تنتمي إلى المجموعة الثانية، لكن حسب التصنيف فإن من أصل 11 مؤسسة تنتمي إلى المجموعة 2، النموذج انتقى:

- 10 مؤسسات سليمة صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 90.9 **%**
- مؤسسة واحدة سليمة صنفت تصنيفا خاطئا بنسبة 9.1%

ومن أصل 4 مؤسسات تنتمي إلى (G2) النموذج إنتقى:

- 3 مؤسسات عاجزة صنفت تصنيفا صحيحا بنسبة 75%
- مؤسسة عاجزة صنفت تصنيفا خاطئا بنسبة 25 %
- ومنه نسبة التصنيف الصحيح الإجمالي لعينة الإثبات هي (10+3)/15 = 86.7 % ، ونسبة الخطأ الإجمالي للتصنيف 15/2 = 13.3 %

4-7- مقارنة النتائج المتحصل عليها من العينتين (عينة الإنشاء و عينة الإثبات):

يمكن تلخيص نتائج التصنيف المتحصل عليها من العينتين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-28):مقارنة بين نتائج العينتين ل:Z_2

العينة	حجم العينة	نسبة التصنيف الصحيح	نسبة التصنيف الخاطئ	المجموع
عينة الإنشاء	**59**	**%86.4**	**% 13.6**	**%100**
عينة الإثبات	**14**	**%86.7**	**%13.3**	**%100**
المجموع	**74**	**%86.5**	**%13.5**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين

- من خلال الجدول نلاحظ أن الفرق بين نسبة التصنيف الصحيح لعينة الإنشاء و نسبة التصنيف لعينة الإثبات هو0.3% وهي نسبة صغيرة مما يدل على مصداقية النموذج، كذلك الفرق بين نسبة التصنيف الخاطئ للعينتين 0.3% .
- وهو أيضا فارق بسيط، كما أن نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية هي 86.5% وهذا ما يجعل النموذج التنقيطي أكثر مصداقية وقريب من الواقع وعليه يمكن القول أنه نموذج مقبول إلى حد كبير.

5-الإختيار بين النموذجين:

يمكن تلخيص نتائج التصنيف المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-29): مقارنة بين نتائج النموذجين

النموذج	التصنيف الصحيح لعينة الإنشاء	التصنيف الصحيح لعينة الإثبات	التصنيف الصحيح الإجمالي
التحليل التمييزي	**%79.66**	**%80**	**3 79.7%**
الإنحدار اللوجستيكي	**%86.5**	**%86.7**	**%86.5**

المصدر: من إعداد الطالبيتن

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية لنموذج الانحدار اللوجستيكي (86.5%) أكبر من نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية لنموذج التحليل التمييزي (3 79.7%) ،ومنه نموذج الانحدار اللوجستيكي أقرب نموذج لتقدير مخاطر القرض الاستغلالي لبنك الوطني الجزائري

وبالتالي تعتبر المتغيرات الكمية و الكيفية الأفضل من حيث التصنيف الصحيح، وهذا ما يوضح أهمية المتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية معا في تشخيص وضعية المؤسسة و اتخاذ القرار العقلاني من طرف البنك المهتم بدراسة خطر عدم تسديد القرض.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا تقديم بنك الوطني الجزائري ثم حاولنا تطبيق طريقة القرض التنقيطي على عينة من المؤسسات المقترضة من البنك التي قد تساهم في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض .

وبعد تطبيق طريقة القرض التنقيطي، تبين أن استعمالها يسمح بتقدير أدق لمخاطرة القرض، وذلك نظرا للفرق الواضح بين نسبة تصنيفها الصحيح ونسبة التصنيف الصحيح لطرق المتبعة في البنك.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى تجربة بنك الوطني الجزائري حول عملية منح قروض الاستغلال، كما حاولنا إعداد نموذج يقوم بتصنيف المؤسسة قبل منحها القرض، حسب المعلومات المعالجة حصلنا على نسبة تصنيف صحيح إجمالية تقدر ب86.5% لنموذج الانحدار اللوجستيكي، ونسبة تصنيف صحيح إجمالية تقدر ب 3 79.7%لنموذج التحليل التمييزي.

كخلاصة، يمكن القول أنه من مصلحة البنوك التجارية أن تستعمل طريقة القرض التنقيطي لتقدير وتقييم مخاطرة القرض و اتخاذ قرار منح القرض المناسب في الوقت المناسب.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

على الرغم من تزايد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، إلا أن عملية الإقراض البنكي ظلت دائما في قمة قائمة تلك الخدمات، لأن النشاط الأساسي للبنوك التجارية يتمثل في عملية استقبال الودائع من جهة، وتقديمها على شكل قروض من جهة أخرى، فمن خلال هذه العملية تحقق البنوك فوائد لحسابها الخاص، لذلك تسعى دوما لتوطيد العلاقة مع زبائنها.

ولكن يمكن أن تتعرض البنوك التجارية في علاقتها مع زبائنها إلى مشكلة عدم إمكانية استرجاعها للمبالغ التي قامت بإقراضها في المواعيد المحددة لها وهو ما يولد مخاطرة القرض، ومن أجل تفادي هذا الوضع يجب على البنوك التجارية تقدير المخاطرة، والتمييز بين المقترضين القادرين على السداد (السليمين) وغير القادرين على ذلك، بهدف التقليل منها و التنبؤ بحدوثها والسيطرة عليها إلى أقصى حد من جهة، ومعرفة فرص النجاح وحصر عناصر التهديد التي ستواجهها مستقبلا من جهة أخرى.

ولتقديم بديل أحسن عن الطريقة الكلاسيكية المتبعة في البنوك التجارية حاليا، كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على كيفية تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة أخرى ذات منهج إحصائي والخروج بنتيجة حول فعاليتها ودقتها وهي "طريقة القرض التنقيطي". ومن أجل تحقيق ذلك قمنا بمحاولة تطبيق هذه الطريقة على عينة إحدى البنوك التجارية الجزائرية، بهدف الإجابة عن إشكالية الدراسة التي تتمحور حول مدى مساهمة طريقة القرض التنقيطي في تقدير و تقييم خطر القروض في البنوك التجارية.

ولذلك قسمنا الدراسة إلى جزئين، جزء نظري تضمن الأدبيات النظرية حول القروض البنكية وطرق الوقاية من مخاطرة القرض من جهة، و كيفية تقدير هذه مخاطرة بالطريقتين الكلاسيكية والإحصائية من جهة أخرى، وجزء تطبيقي خصص لمحاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي على عينة من المؤسسات المقترضة من البنك الوطني الجزائري وهم مقترضوا قروض الاستغلال، ثم مقارنة نتائجها مع نتائج الطريقة المتبعة من البنك.

نتائج الدراسة:

اعتمادًا على الفرضيات و الإطار النظري للدراسة ونتائج الاختبارات الإحصائية، فقد وصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي كانت من أهمها:

- تستعمل معظم البنوك التجارية الطريقة الكلاسيكية لاتخاذ قرار منح القروض، إلا أنها غير كافية للحد خطر القرض،بسبب عدم أخذ الخصائص المتعددة للمؤسسات و عدم اشتمالها على دراسة المتغيرات الكيفية، وهذا ما دفع بها إلى البحث عن طرق إحصائية فعالة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تعتمد المديرية المركزية للبنك الوطني الجزائري على الطريقة الكلاسيكية في تقييم مخاطر القروض حاليا؛ إلا أنها في صدد استعمال طريقة القرض التنقيطي الذي تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبونscore تعبر عن درجة ملاءته المالية و تساعد على مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم.
- عند تطبيق طريقة التنقيط تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر القروض، ويتمكن البنك من التنبؤ بها قبل حدوثها؛
- عند القيام بدراسة إحصائية حول العلاقة بين المتغيرات الكيفية والمخاطرة، أسفرت نتائج إختبار "كاي تربيع" Khi-2 عن استقلالية المخاطرة عن متغير كيفي واحد و ارتباطها ب 3 متغيرات كيفية أخرى؛
- تعطي طريقة القرض التنقيطي نقطة لكل مؤسسة، ثم يتم مقارنتها مع النقطة الحرجة، فإذا كانت هذه النقطة أكبر من النقطة الحرجة فإن الزبون في حالة جيدة ويتم قبول ملفه، أما في حالة العكس فإن الزبون يعتبر في حالة عجز ويرفض ملفه؛
- بعد القيام بتقدير مخاطرة القرض وفق طريقة القرض التنقيطي بالنسبة لقرض الاستغلال في البنك محل الدراسة، حصلنا على نموذج يعطينا نسبة تصنيف صحيح إجمالية تقدر ب86.5٪ وهو نموذج الانحدار اللوجستيكي؛
- تعتبر طريقة القرض التنقيطي مكملة للطريقة الكلاسيكية باعتبارها أداة مساعدة في إتخاذ قرار منح القروض؛
- استعمال طريقة التنقيط لتقدير مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية قابل للتحقيق.

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات البنك الوطني الجزائري، والتي من شأنها أن تطور العمل بهذه الطريقة:

- ضرورة الاعتماد على التنقيط كطريقة مساعدة ومكملة للطريقة الكلاسيكية في تقديرها لمخاطرة القروض؛

- عليه توفير قاعدة بيانات غنية بالمتغيرات الكمية و الكيفية معا والتي تعتبر كمادة أولية لنماذج القرض التنقيطي؛
- ضرورة الإهتمام بالبرامج الإحصائية وذلك للدور الذي تلعبه للوقاية من المخاطر، ورفع مستوى تأهيل الإطارات و الموظفين خصوصا في مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل.

آفاق البحث:

نظرا لأهمية و اتساع موضوع المخاطر البنكية فإنه من غير الممكن الإحاطة بكل جوانبه، لذلك تبقى مجالات البحث أمام طلبة السنوات القادمة للتوسع في مجالاته ولإثرائه ، لأنه من المؤكد أن هناك نقاط لم نتعرض لها و التي نتمنى أن تؤخذ بعين الإعتبار في أبحاث لاحقة ونذكر منها على سبيل المثال:

- إستخدام طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر قروض البنك.
- إمكانية و مستقبل تطبيق الطرق الإحصائية في البنوك الجزائرية.

و في الختام، نحن لا ندعي بالإلمام بجميع جوانب الموضوع، فكل وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

المراجع

المراجع بالغة العربية

أ- الكتب

1- احمد بن حسن بن احمد الحسيني ،خطابات الضمان المصرفية ،مؤسسات الشباب الجامعية ، الاسكندرية ، 1999

2- احمد زهير شامية ،النقود و المصارف، الطبعة الاولى ،دار زهران ، الاردن، 1993

3- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 248 ص، 2006

4- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006

5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005

6- الشواربي عبد الحميد، ادارة المخاطر المصرفية من وجهتي النظر المصفية و القانونية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف الأسكندرية،2002

7- حسين علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشد، الاستثمار و التمويل بين النظري والتطبيقي، دار المكتبة عمان للنشر، 1996

8- خليل وائلرفعت،إبراهيم جابر السيد ،التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية ،دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية، 2018

9- سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، الأردن،2009

10- سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الاولى

11- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وادارة النقود والبنوك ، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، بدون سنة النشر

12- حسين علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشد، الاستثمار و التمويل بين النظري والتطبيق، دار المكتبة عمان للنشر،1996

13- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004

14- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

15- طلعت اسعد عبد الحميد، الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، القاهرة، مصر، 1999

16- عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم و ادارة البنوك منهج وصفي و تحليلي، الدار الجامعي للنشر الاسكندرية، مصر،2008

17- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، طبعة الأولى ،2001

18- عبد الحميد محمد الشواربي، ادارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف الاسكندرية، 2002

19- عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة و عملياتها و ادارتها ؛ دار الجامعة الاسكندرية مصر ، 2000

20- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999

21- فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ،ادارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية عمان ،الأردن، 2003

22- فلاح حسن الحسيني، ادارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان2009

23- مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد البنكي ، الدار الجامعية لبنان ،1990

24- مفلح محمد عقل ،مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الأردن ،2006

25- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000

26- منبر ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1996

27- ناصر دادي عدون ،تقنيات مراقبة التسيير،مطبعة مدني بوفاريك، 1990،ص17

28- ناصر دادي عدون ،تقنيات مراقبة التسير ،تحليل مالي ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2000

29- يوسف حسن يوسف ،التمويل في المؤسسات الاقتصادية ،دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ،2012

ب-المذكرات

1- بركي نوارة، مساهمة البنوك التجارية في منح القروض و الاستثمار، رسالة ماجستير علوم تجارية ، جامعة المسيلة، 2003

2- ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2005/2004

3- ياسين العايب ،استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة البنوك تجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسير ، جامعة الجزائر ،2008،2007

4- محمد رجراج ، مذكرات غير منشورة ، في مقياس المراجعة المصرفية تخصص أسواق مالية وبنوك ، ماستر 25 أفريل2012

5- - زايدي صبرينة، ادارة و تسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة البويرة ،2015

6- يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبنية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية،أطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

7- خالد بن عمر ، تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية- حالة البنك الجزائري – رسالة ماجستر علوم التسير ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ،2003 -2004

8- قاسمي أسيا،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس،2009

9- جداييني ميمي ، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، دفعة أكتوبر 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف

ج- المنشورات:

المادة 112من قانون 10/90 المتعلق بالقرض و النقد

المادة891 من القانون المدني الجزائري

المادة984 من القانون المدني الجزائري

المادة 644من القانون المدني الجزائري

المادة 199من القانون التجاري الجزائري

ح- الملتقيات و المؤتمرات

1- مزياني نور الدين ،بلال بوجمعة ،زرزار العياشي ، أهمية إستخدام طريقة التنقيط في عملية إتخاذ القرارات الإقراض في البنوك ، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، أيام 24/23 نوفمبر 2008

2- بوزيان عثمان وأخرون ، إستخدمات الطرق الكمية في تسير مخاطر القروض ، الملتقى الدولي الأول ،جامعة الطاهر مولاي، سعيدة2013

3- حرفوش سهام وصحراوي ايمان، مداخلة بعنوان "دور الأساليب لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من وحدة الأزمة المالية"- الملتقى العلمي الدولي بعنوان "الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية" ، سطيف، الجزائر،2009

4- كمال رزيق و فريد كورتل، أدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس – جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-2007/07/5

5- طيبة عبد العزيز، مراميي محمد، بازل2 و تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 11-12مارس 2008

6- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة و التحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-، 2006 ، جامعة شلف – الجزائر ب14-15 ديسمبر2004

7- عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص (35-44)

خ- المراجع باللغات الاجنبية:

1- A.BENHALIMA ,Pratique des techniques bancaires, Dahlab, 1997
2- A.Bathory,The analysis of credit ,McGrow _hill book, london,1987.
3- A.Labdie ."Crédit management . Gérer le risque client" .Economica .paris .1996 .
4- Alain Gauvin ,la nouvelle gestion de risque financier, 2002.
5- Bâle II – étape importante de la réglementation bancaire, Briefing N36.
6- Basel Committee on banking supervision, international convergence of capital measurement and capital standard, Bank of international settlement, 2006.
7- Collangues (y ves) ,Ratios financières et prévision des faillites des PME,Revue banque,1977.
8- D.KAYROTIS, "La Notation Financière ,Une Nouvelle Approche Du Risque" , Ed La Revue Banque Editeur , 1995.
9- Desmicht ,pratique de l'activitébancaire , Ed DUNOD , 2007 , 2eme ed.
10- E .Cohen,Analyse financière ,Ed Economica ,Paris, 1987 ,p365[1]-Edighoffer (Jean René) et Morin (Etienne);Credit management- prevention et gestion d'impayés l'entrprise,Ed Nathan . Paris 1993 .
11- Eric LAMARQUE, Management De La Banque, Edition Master De Management Financier Et Pearson, Esucation, 2006.
12- François DESMICHT, Pratique de l'activité bancaire, 2émm Edition, Dunod, Paris, 2007.
13- François Desmicht ,pratique de l'activitébancaire , Ed DUNOD , 2007 , 2eme ed.
14- Guilot.La méthode des score intérêts et limite. Revue banque paris 1986.
15- Jean Pierre Thibaut ,Analyse financière de la PME ,Ed liaisons Paris 1994 .
16- J.Ohlson, Financial Rations And The Probabilistic prediction Of Bancruptcy, Journal Of Accounting Research, 1980.
17- J.Conan et M Holder. Variables éxplcatives se performance et contrôle de gestion dans les PME,CEREG Université paris dauphine,1979.
18- K.Chrkit, Dictionnaire De La Banque Et Des Techniques Bancaires, Paris ,1991
19- Taher Latrech, article de la revue de la science commerciale N°2, 2003.
20- M . Bardos ."Analyse discriminante .application au risque et scoring financier" .Paris .DUNOD .2001
21- .Mohamed **touati** taliba , revue de sciece commerciales et de gestion N1, ESC, 2003.

22- Michel Dietich et JOEL Porey , Mesure et Gestion du risque de crédit dans les instituions financiers,Revue banque edition 2003 .
23- M. Mathieu. L'exploitation bancaire et le risque crédit. Revue banque, paris 1996.
24- Pierre Mathieu, patrick d'heouville, les divers crédits, une nouvelle gestion de risque de crédit, ed-economique, Paris 1998.
25- Philippe BERNARD & autres: Mesure et control des risques de marché, Ed. ECONOMICA , Paris , 1996.
26- Sylvie de coussergues ,G estion de la Banque ,2émé ED,Dound,1996
27- Sylvie de Conssergues ,La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris 1996.
28- Séminaire, Etude Des Risque Du Crédit Bancaire, BNA, Octobre2000, Alger,
29- Règlement N° 2008-04 Du 23 Décembre 2008 , Relatif Au Capital Minimum Des Banques Et Etablissement Financiers Exerçant En Algérie ,ART(03)
30- R. Edmister , An Empirical Of Financial Ration Analysis For Small Failure Prediction , Journal Of Finance And Quantitative Analysis, 1972
31- W .Beaver .Financial ratios as predictors of failure,Journal of accounting research ,1966

د- مواقع الأنترنات

www.bna.com.dz
www.créditscoring.com

الملاحق

الملحق رقم (03-01)

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes		
		F	Sig.	t	Ddl	Sig. (bilatéral)
S1	Hypothèse de variances égales	1,407	,240	,527	57	,600
	Hypothèse de variances inégales			,588	35,654	,560
S2	Hypothèse de variances égales	8,806	,004	-1,802	57	,077
	Hypothèse de variances inégales			-2,033	32,091	,050
S3	Hypothèse de variances égales	10,558	,002	,311	56	,757
	Hypothèse de variances inégales			,271	24,755	,789
S4	Hypothèse de variances égales	4,337	,042	1,362	57	,179
	Hypothèse de variances inégales			1,226	27,896	,230
S5	Hypothèse de variances égales	1,476	,229	2,597	57	,012
	Hypothèse de variances inégales			2,340	28,031	,027
S6	Hypothèse de variances égales	,279	,599	-2,602	57	,012
	Hypothèse de variances inégales			-2,462	39,128	,018
S7	Hypothèse de variances égales	,434	,513	,682	57	,498
	Hypothèse de variances inégales			,634	34,828	,530
S8	Hypothèse de variances égales	4,813	,032	2,920	57	,005
	Hypothèse de variances inégales			2,728	35,929	,010
S9	Hypothèse de variances égales	2,968	,090	-2,792	57	,007
	Hypothèse de variances inégales			-2,944	54,439	,005
S10	Hypothèse de variances égales	,068	,795	-,556	57	,580
	Hypothèse de variances inégales			-,534	43,380	,596
S11	Hypothèse de variances égales	,818	,370	,650	57	,518
	Hypothèse de variances inégales			,606	35,424	,548
S12	Hypothèse de variances égales	,621	,434	,847	57	,401
	Hypothèse de variances inégales			,792	36,272	,433
S13	Hypothèse de variances égales	2,682	,107	-,898	57	,373
	Hypothèse de variances inégales			-,982	43,583	,332
S14	Hypothèse de variances égales	6,579	,013	-1,858	57	,068
	Hypothèse de variances inégales			-2,096	32,142	,044
S15	Hypothèse de variances égales	4,639	,035	-1,006	57	,319
	Hypothèse de variances inégales			-1,134	32,361	,265
L1	Hypothèse de variances égales	4,761	,033	1,068	57	,290

	Hypothèse de variances inégales			,946	25,095	,353
L2	Hypothèse de variances égales	1,760	,190	-,642	57	,523
	Hypothèse de variances inégales			-,715	36,758	,479
R1	Hypothèse de variances égales	6,244	,015	-2,055	57	,044
	Hypothèse de variances inégales			-1,830	25,946	,079
R2	Hypothèse de variances égales	3,706	,059	-,460	57	,647
	Hypothèse de variances inégales			-,410	25,786	,685
R3	Hypothèse de variances égales	12,968	,001	1,381	57	,173
	Hypothèse de variances inégales			1,232	26,267	,229
A1	Hypothèse de variances égales	13,727	,000	-3,931	57	,000
	Hypothèse de variances inégales			-4,292	43,877	,000
A2	Hypothèse de variances égales	,039	,844	-1,002	57	,321
	Hypothèse de variances inégales			-,995	52,186	,325
A3	Hypothèse de variances égales	5,449	,023	1,122	57	,266
	Hypothèse de variances inégales			,994	25,001	,330
A4	Hypothèse de variances égales	9,831	,003	2,029	57	,047
	Hypothèse de variances inégales			1,798	25,110	,084